اهتمام الجامعات اليمنية بتحقيق التنمية المستدامة
دراسة من وجهة نظر الأكاديميين في محافظة عدن

ماجد أحمد السبئي[1]
كلية الآداب ـ قسم الخدمة الاجتماعية ـ جامعة عدن
ياسر العبد باعزب[2]
كلية الآداب ـ قسم الإعلام ـ جامعة عدن

DOI: https://doi.org/10.47372/jef.(2025)19.2.157

الملخص: هدفت الدراسة الميدانية للتعرف إلى مدى وجود اهتمام قيادة الجامعات اليمنية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في البرامج التعليمية الأكاديمية والطلاب والموارد البشرية والمالية, بالشراكة المجتمعية وتقديم الخدمات ومدى وجود فروق الدلالة الإحصائية عند مستوى دلالة (0.05) فيما يتعلق باهتمام الجامعات اليمنية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ، بما يُعزَى للمتغيرات المستقلة، واستعمل الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وأداتي الدراسة الملاحظة، والاستبانة التي طُبقت على عينة من أكاديمي جامعتي عدن والعلوم والتكنولوجيا قوامها (78) مفردة، في العام الجامعي (2024 – 2025م) في محافظة عدن، وتوصلت الدراسة إلى نتائج علمية بينت وجود اهتمام بدرجة متوسطة للجامعات اليمنية الحكومية والخاصة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عموماً، ومثّل أعلى درجة ، اهتمامُها في برامج التنمية المستدامة الخاصة بالطلاب، يليه اهتمامُها بالشراكة مع المؤسسات المجتمعية المختلفة، ثم اهتمامُ قيادة الجامعات اليمنية بالتنمية المستدامة، ثم الاهتمام بالموارد البشرية للجامعات، ثم الاهتمام بالبرامج الأكاديمية والبحث العلمي، وأخيرًا الاهتمام بالموارد المالية والبنى التحتية التي تقوم عليها الجامعة.

الكلمات المفتاحية: الجامعات، التعليم العالي، التنمية، التنمية المستدامة.

مقدمة: تتجسد علاقة التنمية المستدامة بالتعليم في بناء نظام تعليمي يدرك الترابط الوثيق بين التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، ويزود الطلاب بالمعرفة والمهارات والقيم اللازمة لبناء مستقبل مستدام، ويمثل التعليم الهدف الرابع من أصل (17) هدفاً للتنمية المستدامة بحسب برنامج الأمم المتحدة المحددة رؤيتها للعام (2030م)، من أجل تعزيز المعارف والتوعية والإجراءات التي تحقق أهداف التنمية المستدامة، وتظهر نتائج دراسة حديثة في عشر بلدان لمنظمة اليونسكو إن التعليم من أجل التنمية المستدامة ، يرتبط بتدريس المعارف العلمية المرتبطة بالبيئة[1]، فيما يتصل بتعزيز إسهام مضامين التعليم في بقاء البشرية، فالغرض العام من التنمية المستدامة، هو تلبية حاجات الحاضر من دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم[2].

تهدف الجامعة إلى خدمة المجتمع بالإسهام في ربط البحث العلمي باحتياجات قطاعات الإنتاج والخدمات، والاهتمام برأس المال البشري ، خاصة العاملين فيها، والمحافظة على إمكانياتها المادية، وزيادة المساحات الخضراء مع ترشيد المياه، فالجامعة بطاقاتها وإمكاناتها البشرية من طلاب ومدرسين وباحثين، يُضاف إلى ذلك الإمكانيات التي تحوزها من هياكل ومراكز بحثية، ومخابر بحثية، وبرامج تعليمية، وأكاديمية ، كل ذلك يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة[3]، وعدّت دراسة عجوز وجود ثلاث مزايا تميّز الجامعات عن المؤسسات الاجتماعية الاخرى، تتمثل في امتلاكها مخزون بشري من الخبرات التقنية الحديثة في مختلف التخصصات العلمية، وتمتعها بدرجة عالية من المصداقية في المجتمع خاصة في المجالات التي خضعت للمراجعة والتحكيم، إضافة إلى وفرة المهارات والإمكانيات التي يمتلكها الطلاب وهي غير مكلفة نسبيًا[4]، وربما كانت من إحدى الوسائل لتحقيق ذلك بتخصيص أماكن في مؤسسات التعليم العالي لعدد من الشركات والمؤسسات الصناعية بوصفها مقرًات تتفاعل فيها مع الهيئات التدريسية , والطلبة وتتعاون على دراسة المشكلات التي تواجهها، ومن ثم تعمل على تُقدَم الحول لها[5].

يمثل التعليم المدخل السليم لترشيد سلوك الإنسان وتبصيره بالآثار البيئية لأعماله وقدراته، بما يمكنه من استعادة التوازن بين حياته ومتطلباته، وبين النظم البيئية التي يعيش بها، حتى تقوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أسس سليمة[6]، وهو المحور الذي تعتمد عليه المجتمعات في التحولات الاجتماعية.

تُعد التنمية المستدامة مطلبًا جماهيريًا بامتياز، لاسيما تلك المساعي الرامية لإرساء الحقوق وتلبية احتياجات الأجيال الحاضرة، من دون المخاطرة أو الإضرار بالقدرة على تلبية احتياجات الأجيال القادمة، ولتعليم دور محوري في تحقيق التنمية المستدامة , بوصفه جزءًا من مسؤوليته الاجتماعية، ببناء مجتمعات أكثر وعيًا , وتحقيق النمو الاقتصادي، وتعزيز العدالة الاجتماعية وحماية البيئة، فالتعليم يزود الأفراد بالمعرفة والمهارات ، التي تمكنهم من المشاركة الفاعلة في سوق العمل ، مما يسهم في زيادة الانتاج والابتكار ومن ثَم تعزيز الاقتصاد، فالتعليم ليس مجرد حق أساسي بل , هو أداة استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة , ويسهم في تحسين جودة الحياة على الأصعدة المختلفة ,

[1] ـ اليونسكو (2022م)، التعليم من أجل التنمية المستدامة حتى عام (2030م): خارطة طريق، منشور، ص9
[2] ـ عبد الله حسون محمد وآخرون (2015م)، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، مجلة ديالي، عدد (67)، ص341.
[3] ـ بوساحة محمد لخضر وبحوص نسيمة (2019م)، دور الجامعة في تجسيد التنمية المستدامة، دراسة ميدانية لعينة من الاساتذة الجامعيين بالمركز الجامعي تيسمسيلت، جامعة جيلالي، الجزائر، ص70.
[4] ـ موسى عجوز، وسامر العرقاوي (2020م)، مساهمات التعليم العالي في التنمية المستدامة من خلال المسؤولية المجتمعية، المؤتمر الدولي الثاني: المسؤولية المجتمعية للجامعات، ص7.
[5] ـ سليماني الياس(2018م)، دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة وخدمة المجتمع المحلي، ورقة بحثية كلية العلوم الانسانية، الجزائر، ص3
[6] ـ نصيرة سالم (2016م)، التنمية المحلية واشكالية البيئة: دراسة من وجهة نظر الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة في بسكرة، اطروحة دكتوراه، منشورة، جامعة محمد خيضر، الجزائر، ص77.

ويضمن مستقبلًا أكثر استدامة للأجيال القادمة، وبينت دراسة الربيعي أن التعليم الجيد يُعد الطريق الأمثل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فيه يكتسب الأفراد المهارات المهنية السليمة، والعادات والسلوكيات السليمة، وتوسع مدارك العاملين في المؤسسات الاجتماعية المختلفة في كيفية تحقيق أهداف المؤسسات بطريقة صديقة للبيئة، فغالبية العاملين في المؤسسات الاجتماعية الحكومية والخاصة, هم خريجون من الجامعات[7]، والعمالة الماهرة والإدارة العليا، ومسؤولو المجتمعات بانتماءاتهم السياسية المختلفة

مشكلة الدراسة: يسعى العالم اليوم جاهدًا لاستثمار الجهود والإمكانيات المادية والبشرية كافة , لمواجهة متطلبات التنمية المستدامة في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية كافة، تنمية شاملة في مجالات الحياة كافة للجيل الحاضر, بما يضمن حقوق الأجيال القادمة، وتسعى المجتمعات المتقدمة خصوصًا بمؤسساتها الاجتماعية، كلُ مؤسسة تضع في خطتها المستقبلية الأهداف المرحلية، التي تضمن استمرارها في خدمة المجتمع في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ومن هذه المؤسسات الجامعات, التي تعد منارة لتعليم مؤسسات المجتمع الأخرى خدمة المجتمع بطريقة تحقق أهداف التنمية المجتمعية المستدامة، بحسب مجالها الاجتماعي، وبينت دراسة عجوز وجود ارتباط بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات الأعمال يسهم بطريقة فاعلة في عملية التنمية المستدامة[8]، كذلك يتحتم على الجامعات اليمنية تطوير نفسها بما يتوافق والتنمية المستدامة، وفي تقرير وزارة التعليم العالي, الذي أكد فيه ضرورة سعي الجامعات لتطوير مواردها البشرية لزيادة مخزونها من المعارف، والمهارات، والخبرات، والقدرات التقنية ، ليتمكن من تحقيق أهدافه، والتحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة , يمكنه من زيادة قدراته التنافسية للالتحاق الفعال باقتصاديات القرن الواحد والعشرين[9]، كل هذه الأهداف تحقق التنمية المستدامة.

يواجه التعليم معوقات أساسية تحد من قدرته على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المجتمعات النامية، التي تتمثل في انخفاض مستوى مشاركة المؤسسات التعليمية في قطاعات التنمية، نتيجة ضعف إمكانياتها، سواء من حيث حجم القوى البشرية المتاحة، أو من حيث نقص المهارات والكفاءات المتوافرة لديها، وفي تقديم خدماتها للطلبة والمدرسين وإسهامها بطريقة فعالة في تلبية احتياجاتهم المتنوعة بالطريقة التي تؤدي إلى تحسين أوضاعهم ومهاراتهم وتيسر سبل مشاركتهم في عملية التنمية المستدامة, باستعمال مقاييس للتنمية المستدامة المرتبطة بهم ومقياس التمكين، في محاولة لقياس معدل القصور ، الذي يمكن أن تعاني منه الجهود التنموية الموجهة للطالب والمدرس[10]، وبينت دراسة (نادية) وجود صعوبة في مجال التنمية البشرية للطلاب فتواجه الجامعات مشكلة في قدرتها على التوازن بين النمو الكمي لأعداد الطلاب الملتحقين فيها , وبين نوعية وجودة التعليم الجامعي , وسيبقى التحدي المستقبلي للجامعات في كيفية الوصول إلى التوازن، وأيضًا عدم قداتها تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات خطط التنمية المستدامة[11]، وفي اليمن يؤثر التعليم سلبًا في مستوى الطلاب، والبنية التحتية والمرافق العامة، وأعضاء هيئة التدريس , نتيجة حالة الصراع العسكري بين المكونات السياسية والطائفية والمناطقية والعسكرية في المجتمع[12]، مما يُصعّب على الجامعات اليمنية سعيها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويمكن للباحثين تلخيص المشكلة البحثية بالتساؤلات الآتية:

التساؤل الأول: ما مستوى اهتمام قيادة الجامعات اليمنية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالتعليم العالي؟

التساؤل الثاني: ما مستوى اهتمام الجامعات اليمنية بالبرامج التعليمية الأكاديمية والطلاب بما يتوافق وسعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

التساؤل الثالث: ما مستوى اهتمام الجامعات اليمنية بالموارد البشرية والمالية ضمن سعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

التساؤل الرابع: ما مستوى اهتمام الجامعات اليمنية بالشراكة المجتمعية وتقديم الخدمات ضمن سعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

التساؤل الخامس: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) فيما يتعلق باهتمام الجامعات اليمنية بالبرامج التعليمية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يُعزَى للمتغيرات المستقلة :(النوع واللقب العلمي ونوع الجامعة وفئات سنوات الخبرة)؟

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في:

1- إثراء نظري ميداني علمي يخص التنمية المستدامة في المجتمع وأهميتها في تحقيق أهداف لمجتمعات بطريقة تتناسب والبيئة، لتحدث تحوّلً إيجابيًا في بيئات التعلم.

2- زيادة فاعلية الجامعات اليمنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أبحاثها، ومشاريعها، والمساحات التي تمتلكها وملكاتها البشرية والمادية.

3- زيادة اهتمام الجامعات اليمنية في سعيها لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بطريقة متوازية ومتكاملة.

4- زيادة إدراك قيادة الجامعات بتحقق أهداف الجامعات التي تحقق التنمية البشرية المستدامة لأعضاء هيئة التدريس والهيئة المساعدة لها ضمن دورها في بناء قدرات المعلمين.

5- الأبحاث العلمية التي تخص التنمية المستدامة، تحقق حماية المجتمعات من التلوث البيئي، وحماية حقوق الأجيال القادمة.

6- تحسين مستوى البرامج التعليمية التي تتناسب والتطور الاجتماعي البيئي، حتى تلقى مخرجات التعليم العالي قبولًا في سوق العمل في إطار مشروع تمكين الشباب.

---

[7] - محمود داود الربيعي، ومحمد نزار كراز (2022م)، جودة التعليم الطريق الأمثل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقائع المؤتمر الدولي الثاني – التعليم بعد جائحة كورونا التحديات والمعالجات، كلية المستقبل الجامعة، بابل، العراق، ص142.

[8] - موسى عجوز، وسامر العرقاوي، مساهمات التعليم العالي في التنمية المستدامة من خلال المسؤولية المجتمعية، مرجع سابق، ص2

[9] - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2006م)، الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية وخطة العمل المستقبلية للأعوام (2006 – 2010م)، مشروع تطوير التعليم العالي، ص5.

[10] - محمود داود الربيعي، ومحمد نزار كراز، جودة التعليم الطريق الأمثل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص144.

[11] - نادية براهيمي (2018م)، دور الجامعة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة: دراسة حالة الجزائر، بحث منشور، اطروحة دكتوراه، جامعة محمد بضياف بالمسيلة، ص93.

[12] - فعاليات المؤتمر الاقليمي حول الفاقد التعليمي بين جائحتي الصراع وكوفيد19 على التعليم العام في اليمن، 9/23/ 2021م.

أهداف الدراسة: تتبلور أهداف الدراسة في التعرف إلى:

1- مدى اهتمام قيادة الجامعات اليمنية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2- مدى اهتمام الجامعات اليمنية بالبرامج التعليمية الأكاديمية والطلاب، بما يتوافق وسعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

3- مدى اهتمام الجامعات اليمنية بالموارد البشرية والمالية، ضمن سعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

4- مدى اهتمام الجامعات اليمنية بالشراكة المجتمعية، وتقديم الخدمات، ضمن سعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

5- مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) فيما يتعلق باهتمام الجامعات اليمنية بالبرامج التعليمية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يُعزَى للمتغيرات المستقلة :(الجنس واللقب العلمي ونوع الجامعة وفئات سنوات الخبرة).

المفاهيم والمصطلحات:

1- **الجامعة:** بقصد بها المؤسسة التربوية العلمية المنظمة، التي تقع على قمة السلم التعليمي في المجتمع وتُعدُ الفرد مهنيًا، بالإضافة إلى قيامها بالأبحاث العلمية التي تخدم خطط التنمية الشاملة، وإعداد الباحثين لخدمة النسبة العامة من المجتمع بالخدمة العامة [13].

التعريف الإجرائي: هي الجامعات اليمنية التي تقع ضمن إطار المناطق المحررة، التي تُعنَى بالتعليم العالي بالتخصصات العلمية الإنسانية والتطبيقية المختلفة.

2- **مفهوم التعليم العالي:** يقصد به كل طرائق التعليم التي تمارسها المؤسسات التعليمية من جامعات، ومعاهد، وكليات، وأكاديميات [14]، تعليم لا تقل مدته عن سنة دراسية أكاديمية كاملة بعد شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها [15]، وتعرّفه منظمة اليونسكو بأنه: كل أنواع الدراسات الموجهة للبحث، الذي يتم بعد مرحلة الثانوية على مؤسسات جامعية معترف بها من السلطات الرسمية [16].

التعريف الإجرائي: هو المرحلة التعليمية التي تلي التعليم الثانوي، وتشمل الدراسة في الجامعات والمعاهد والكليات سواء كانت حكومية او خاصة، ويعد ركيزة اساسية للتنمية الشاملة في أي بلد او مجتمع، ويسهم في رفع مستوى الوعي الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، وإعداد الكوادر المؤهلة لسوق العمل.

التنمية: مأخوذة من النماء، وهي الزيادة والكثرة [17]، وهي العملية التي يتوحد بها جهود الأفراد والحكومة، لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمعات المحلية، لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة [18].

التعريف الإجرائي: هي عملية مجتمعية واعية تقوم بها قيادة الجامعات اليمنية، لتحقيق أهدافها التي تتسق والتنمية المستدامة، لتسهم في عملية التحول الاجتماعي الاقتصادي.

3- **التنمية المستدامة:** عرّفها الميثاق الوطني للبيئة أنها العملية التي تسعى لتحسين ظروف المعيشة لجميع الناس في إطار من المساواة والعدالة [19]، وتضيف (Paget) من أجل الحفاظ على فرص الأجيال القادمة [20]، أي تلبية احتياجات الجيل الحاضر من دون المخاطرة باحتياجات الأجيال القادمة [21]، وعرّفها العيسوي بأنها إشباع حاجيات البشر الأساسية، وإطلاق قدراتهم وتوسيع مجال اختياراتهم، لتحقيق مصالحهم ومصالح الأجيال القادمة [22]، فهي عملية تغير واستغلال الموارد، وتوجيه الاستثمارات تجاه التطور التكنولوجي [23].

التعريف الإجرائي: الجهود التي تبذلها الجامعات، لتحسين أدائها الاجتماعي في تنمية مواردها البشرية والمادية والبرامج الأكاديمية والبحث العلمي، والشركة مع المؤسسات الاجتماعية، لضمان اكتساب جميع المعلمين ومساعديهم والطلاب المعارف والمهارات اللازمة للتنمية المستدامة، والحفاظ على الإمكانيات المادية وزيادة المساحات الخضراء.

النظريات العلمية المفسرة: توجد عدد من النظريات العلمية عن التنمية المستدامة منها من يقدم المجال البيئي، ومنها المجال الاقتصادي، ومنها يقدم العدالة في توزيع الثروة والتنمية، وتتطلب التنمية تغير في محتوى النمو بحيث يصبح أقل مادية واستخدامًا للطاقة، وأكثر عدالة في تأثيراته [24]، وننطرق إلى عرض نظريتين تعبران عن واقع التنمية المستدامة، هما:

1- نظرية البنائية الوظيفية: يرى منظرو هذه النظرية أن المجتمع نظام متكامل مكون من مؤسسات مترابطة، ولكل منها وظيفة تسهم في استقرار المجتمع وتوازنه, ويمكن تطبيق هذه النظرية على دور التعليم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إذ ترى البنائية الوظيفية أن التعليم هو مؤسسة أساسية في المجتمع , تؤدي وظائف ضرورية للحفاظ على النظام الاجتماعي والتقدم الحضاري ومنها التنشئة الاجتماعية إذ يسهم التعليم في نقل القيم والمعايير الاجتماعية للأجيال الجديدة , مما يساعد في تحقيق الاستقرار الاجتماعي[25]، فالنظام الاجتماعي يزود الأفراد بالمهارات والمعارف اللازمة لدخول سوق العمل، مما يسهم في التنمية الاقتصادية، وترى النظرية بوجود تأثيرات سلبية لكل من الكوارث

---

13 - فيلح حسسن خلف (2007)، اقتصاديات التعليم وتخطيطه، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الاردن، ص89.

14 - عبد الله محمد عبد الرحمن(1991م): سوسيولوجية التعليم الجامعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص40

15 -عيد بن حمد الربيعي واخرون(2006م) : العولمة والتعليم الجامعي، عالم الكتاب والنشر والتوزيع، مصر، ص90

16 - الربيعي سعيد بن محمد (2007م)، التعليم العالي في عصر العولمة، التغيرات والتحديات، دار الشروق، عمان، ص53.

17 - جمال لعمارة وآخرون (2006م)، الزكاة وتمويل التنمية المحلية الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة بسكرة (21 – 22 نوفمبر، ص3.

18 - عبد الملك كامل (2008م)، ثقافة التنمية: دراسة في أثر الراسب الثقافية على التنمية المستدامة، دار مصر المحروسة للنشر والتوزيع، القاهرة، ص20

19 - بن حاج جيلالي مغراوة فتيحة (2015م) ، التنمية المستدامة بين الطرح النظري وواقع العملي – دراسة الاستراتيجية العربية المقترحة للتنمية المستدامة لما بعد عام 2015، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات العدد11، ص154

20 - عبد الله حسون محمد وآخرون، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، مرجع سابق، ص341.

21 - htt: llwww. world bank. orgl. ، what is Sustainadle Development?،world ank

22 - ابراهيم العيسوي (2000م)، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، ص132.

23 - قسم الخدمة الاجتماعية في جامعة أم القرى (ب - ت)، التخطيط الاجتماعي والتنمية الاجتماعية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ص31.

24 - سعيد يحي، شنبي صورية (2021م)، نظريات التنمية المستدامة، مكتبة الشاملة الذهبية، الجزائر، ص6.

25 - سعاد حفاف ومليكة بوظياف (2015م)، البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول، بحث منشور، ص7.

الطبيعية والحروب في التنمية المستدامة في المجتمعات النامية, مما يؤدي إلى اختلال التوازن، وغياب العدالة الاجتماعية[26]، إلى جانب أن التعليم يحدد الأدوار الاجتماعية, بناءً على الكفاءة والقدرة مما يحقق التوزيع العادل للأدوار والوظائف، إذ تعد المؤسسات التعليمية محركًا أساسيًا للابتكار والتطور التكنولوجي مما يسهم في تطوير المجتمع.

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق توازن بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة [27]، ويمكن تفسير ذلك من منظور البنائية الوظيفية من بالترابط بين المؤسسات، فالاقتصاد والبيئة والمجتمع يعمل بوصفها وحدة متكاملة إذ تؤدي كل مؤسسة دوراً في استقرار المجتمع, وتحقيق التنمية المستدامة التي تقضي على التفاوت الكبير بين الطبقات الاجتماعية[28]، ويعد التعليم الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة ويؤدي دورًا حيويًا في نشر الوعي البيئي وتعزيز الابتكار في مجالات الاستدامة, حيث يسهم التكامل والتعاون بين القطاعات المختلفة (حكومية و القطاع الخاص و المجتمع المدني) في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعندما نطبق نظرية البنائية الوظيفية على دراستنا (التعليم العالي والتنمية المستدامة) من منظور البنائية الوظيفية, فالتعليم هو أساس التقدم الاجتماعي, وهو بدوره مرتبط بالتنمية المستدامة التي تضمن استمرارية المجتمعات واستقرارها، فكل مؤسسة في المجتمع تؤدي دورًا محددًا وحيويًا لضمان التوازن مما يحقق تكاملاً بين التعليم والتنمية المستدامة.

2- نظرية التحديث: نهض هذا الاتجاه على محاولة أحياء النظرية التطورية الكلاسيكية، والاستفادة منها في دراسة البلدان النامية، لقد أعاد (بارسونز) أحيائها, بهدف إبراز ما يصبو إليه المجتمع الأمريكي من تطور في مجالات الحياة المختلفة، وركزت فكرته في العموميات التطورية أو التجديدات الكبرى[29]، التي عادة ما تسهم في عمليات التحولات الاجتماعية، ويرى (سملر) أن التحديث عادة يكون نتيجة التمايز في البناء الاجتماعي، ويبرز في قطاعات اجتماعية عامة هي التكنولوجيا والزراعة والصناعة، وهو أمر طبيعي نتيجة تحول المجتمع من تركيب متجانس إلى تركيبات فرعية عديدة غير متجانسة، ومتمايزة[30]، ويقوم على مكونات حصرها (بارسونز) في التباين، التكامل والتعميم، التي يمكن من خلالها تجاوز المجتمعات البدائية ليتسنى قيام المجتمع الحديث[31]، ويرى مفكرو النظرية أن سعي المجتمعات بمؤسساتها المختلفة للتحديث المستمر ربما يدفعها للتفكير في توطين الصناعة وزيادة الإنتاج بغرض تحسين المستوى الاقتصادي من دون النظر للآثار السلبية سواء على البيئة، أو على حقوق الأجيال القادمة[32]، وبذلك فإن التعليم يسهم كثيرًا في مساعدة المجتمعات على التحول الاجتماعي والاقتصادي من دون الضرر بالبيئة الاجتماعية والطبيعية.

الدراسات السابقة: تمثل الدراسات السابقة للبحوث العلمية أهمية كبيرة، ويعد الباحثون انعدامها يجردها من اهتمام الباحثين والمفكرين في مشكلة البحث، بما يجعلها مشكلة عادية يمكن معالجتها من دون جهد أو تخطيط على المنهج العلمي، بل قد يجعلها من المشكلات اليومية التي يواجها الفرد ويعالجها بتصرف معين، وقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من الدراسات السابقة العربية ذات الصلة بها التي نوجزها في الآتي:

1- دراسة: نصيرة سالم (2016م): التنمية المحلية واشكالية البيئة: هدفت الدراسة للتعرف إلى مدى وجود الفكر البيئي ضمن استراتيجية التنمية المحلية في ولاية بسكرة، عبرتحليل الواقع البيئي، والأساليب المتبعة في تحديد نوعية المشاريع، والتأكيد على مسؤولية الجميع عن حماية البيئة، واستعملت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وأداة الدراسة الاستبانة على عينة من العاملين في تحقيق التنمية في الولاية حجمها (33) مفردة، عام (2016م)، وتوصلت إلى وجود آثار سلبية لعملية التنمية في المجتمع، وظهور كثير من المشكلات البيئية، وأن الأساليب في تحديد المشاريع التنموية لم تُراعِ التنمية المستدامة.

2- دراسة: نادية براهيمي(2018م): دور الجامعة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة: هدفت الدراسة للتعرف إلى دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري المستدام، والمؤشرات التي تؤيدها الجامعة في التنمية البشرية، ومدى إسهاماتها في مجالات التعليم، والصحة، والاقتصادي، واستعملت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وأداة الدراسة كانت استبانتين وجهت الباحثة الأولى لعينة من العاملين المتزوجين في الجزائر بحجم (471) مفردة، والاستبانة الثانية لعينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة المسيلة بحجم (131) مفردة، عام (2017م)، وتوصلت إلى أنّ للتعليم الجامعي يلعب دورًا مهمًا في الحصول على تكوين نوعي، وممارسة سلوك صحي خاصة عند الرجال، واتباع أنماط العيش المستدام، والحصول على دخل مناسب وبين أعضاء هيئة التدريس، وجود مساهمة للجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة بدرجة عالية، على الرغم أن المحور الثالث المتعلق بالعلاقة مع المحيط كانت درجة إسهام الجامعة الجزائرية فيه منخفضة.

3- دراسة: بوساحة محمد نسيمة(2019م): دور الجامعة في تجسيد التنمية المستدامة: هدفت الدراسة إلى إبراز دور الجامعة في تفعيل التنمية المستدامة بوصفها إحدى أهم المؤسسات المعرفية التي تشكل مع المجتمع علاقة الكل بالجزء، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: غياب أهداف مسطرة ومحددة بدقة لتحقيق التنمية المستدامة التي أصبحت موضوع العصر، ونقص في مجال البحث العلمي وعدم تكييفه ليخدم التنمية المحلية، والذي هدفه وجود حلول لمشكلات تنموية، مع العمل على المناهج التقليدية التي لا تصب في تحقيق أهداف التنمية بما فيها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، ولا توجد فروق ذات دلالة احصائية تربط التنمية المستدامة بالمتغيرات الديموغرافية المتمثلة في: المرتبة العلمية، المستوى التأهيلي وسنوات الخبرة , فقد كانت قيم مستوى الدلالة أكبر من المستوى المعنوي (0.05).

---

[26] سعيد يحي، شنبي صورية، نظريات التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص13.

[27] - اسلام محمد البنا (2014م)، التنمية المستدامة والبيئة المؤسسية في مصر، المجلة العلمية للبحوث التجارية، جامعة المنوفية، كلية التجارة، مجلد (1)/ عدد (14)، ص22.

[28] - سعاد حفاف ومليكة بوظياف، البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول، مرجع سابق، ص3

[29] - نصيرة سالم، التنمية المحلية وإشكالية البيئة: مرجع سابق، ص91.

[30] - كمال زموري وآخرون(2019م)، نظريات التنمية وتطبيقاتها في الدول النامية مع رصد التجربة الجزائرية (1967 – 2019م)، مجلة أوراق اقتصادية، مجلد 3، عدد2، ص178.

[31] - نصيرة سالم، التنمية المحلية وإشكالية البيئة: مرجع سابق، ص92.

[32] - سعيد يحي، شنبي صورية، نظريات التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص15.

4- دراسة عبدالحميد محمد وشوش(2021م): مساهمة الجامعات الليبية الخاصة في تعزيز متطلبات التنمية المستدامة: هدفت الدراسة إلى إبراز مدى إسهام الجامعات الليبية الخاصة في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة بأبعادها الأربعة (الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والتكنولوجي), وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج , أهمها: إثبات أن الجامعة الليبية الخاصة تساهم في تعزيز التنمية المستدامة بالبلاد، إذ إنه من الناحية تسهم تساهم الجامعات الخاصة بطريقة فعالة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية , والتي تعد إسهامًا فيها إسهامًا يسيرًا، وبيَّنت الدراسة قلة إسهام الجامعات الخاصة في التنمية من الناحية البيئية.

5- دراسة محمد باحمدان، خالد الديب(2022م): دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة: هدفت الدراسة للتعرف إلى دور التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية من عبر اقتصاديات التعليم المتماشية مع رؤية المملكة للعام (2030م)، والتحليل الاقتصادي لأثر التعليم في التنمية، واستعمل الباحثان المنهج الاقتصادي (أردل) و(تودا ياماتو)، عام (2022م) في المملكة العربية السعودية، واعتمدت على الإحصائيات الرسمية من المؤسسات المتعلقة بالاقتصاد والتعليم أداة للدراسة، وتوصلت إلى وجود علاقة موجبة بين الانفاق على التعليم والناتج المحلي، وعلاقات عكسية بين عدد الطلاب بالنسبة للمعلمين، ونسبة الأمية لدى الكبار، وهذه نتيجة إيجابية، وبينت الدراسة أن التعليم يحقق التنمية المستدامة.

6- دراسة عبدالحميد محمد أحمد وشوش (2023): دور إدارة مؤسسات التعليم العالي في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة: هدفت الدراسة إلى إبراز دور الجامعات الحكومية الليبية في تحقيق مبادى التنمية المستدامة بالمجتمع , متمثلة بالإنصاف والتمكين والتضامن وحسن الإدارة والمساءلة، وتوصلت إلى عدد من النتائج, أهمها :أن بيان مدى إسهام كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة طرابلس في تحقيق مبادى التنمية المستدامة والمتمثلة في الإنصاف والتمكين والتضامن وحسن الإدارة والمسائلة، وأوضحت أن إدارة كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة طرابلس تسهم في تحقيق مبادى التنمية المستدامة بالبلاد كثيرًا من ناحيتي الإنصاف والتمكين، مدى مساهمتها من ناحية الإدارة والمسائلة تعد أكثر قليلا، أما من ناحية التضامن فقد كانت نتيجة إسهام ادارة كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة طرابلس في التنمية المستدامة محايدة.

7- دراسة: وهيبة أبو ربعين(2023م): دور التعليم في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة: هدفت الدراسة إلى إبراز دور التعليم في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة , لكون التعليم من العوامل القوية المساعدة على التمكين وجانب مهم من جوانب التنمية الاجتماعية المستدامة، ومعرفة دور المساءلة في التعليم على الأصعدة كافة مع التسليم بأن الأطراف الفاعلة المختلفة إلتي تعمل داخل وفي جميع أنحاء الدول مسؤولة عن مستقبل أهداف التنمية المستدامة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج , أهمها: الترابط بين النظم الطبيعة والاجتماعية والترابط بين القطاعات التي يمثل بها حافزًا قويًا ,والاستعانة بأساليب تربوية تعتمد منحى عمليًا وتسهم في احداث التحول المنشود.

8- دراسة: محمد محمود مصطفى(2024م): أثر التعليم في تحقيق التنمية المستدامة: هدفت الدراسة الى معرفة أثر التعليم في تحقيق التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية , إلى جانب التعرف الى التجارب الناجحة على المستوى الدولي، والعوامل التي عززت دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج , أهمها: ثبوت صحة الفرض القائل بوجود علاقة تكامل مشترك بين التعليم والتنمية المستدامة في مصر، ونسبة الإنفاق العام على التعليم إلى الناتج المحلي الاجمالي , ونسبة الإنفاق العام على الصحة إلى الناتج المحلي الإجمالي على التنمية المستدامة.

9- دراسة: إسراء ماهر فطافطة(2024م): التعليم المدمج ودوره في تحقيق التنمية المستدامة: هدفت الدراسة الى معرفة دور التعليم المدمج في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين وذلك بوصفة من المواضيع التي تلقى اهتمامًا كبيرًا من جميع الدول، ومعرفة مدى استفادة واضعي السياسات التعليمية من هذا النوع من التعليم لتحقيق التنمية المستدامة، واستخدمت منهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها: أن للتعليم المدمج دورًا كبيرًا في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (التعليمي والاقتصادي والبيئي والاجتماعي).

تعقيب على الدراسات السابقة: تعد دراسة اهتمام الجامعات اليمنية بالتنمية المستدامة امتدادًا لدراسات علمية سابقة، قام بها باحثون علميون، وكانت أغلبها خارج اليمن في مجتمعات عربية، من حيث مجالات التعليم والتنمية المستدامة, واهتمت بقضاياها المتعددة، ومشكلاتها المختلفة، وبعد عرض مختصر لأهم نقاط في الدراسات السابقة ونتائجها ويستطيع الباحثان تحديد أوجه الاتفاق العام والاختلاف بينها، فأوجه الاتفاق العام، كانت في موضوع الدراسة، الذي تناول التنمية المستدامة، ودور مؤسسات التعليم في تحقيقها، كما تتفق في استخدامها للمنهج العلمي الوصفي التحليلي، أما أوجه الاختلاف العام، فقد كانت في الأهداف العامة لكل دراسة، بحيث كانت لكل دراسة أهداف مختلفة تمامًا عن غيرها؛ وتبعًا لذلك ستختلف التساؤلات، وأداة الدراسة فبعض الدراسات اعتمدت على أداة الاستبانة (مصادر مباشرة)، والبعض الآخر على المصادر غير المباشرة (تقارير المؤسسات الرسمية)، كذلك وجد الاختلاف في وحجم العينة، ونوعها، والمجالات الزمانية، المكانية، فبعض الدراسات داخل المجتمع اليمني والبعض, كانت عربية، وطالما وجد الاختلاف في هذه المحاور، فسيظهر التباين واضحًا في النتائج.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

أولًا: منهج الدراسة: استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لوصف مدى اهتمام الجامعات الحكومية والخاصة، بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتفسيرها على الرغم من الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتدنية التي يعاني منها المجتمع بكل مؤسساته.

ثانيًا: مجتمع الدراسة وعينتها: تكوّن مجتمع الدراسة من كل أعضاء هيئة التدريس والهيئة المساعدة لها في الجامعات الحكومية والخاصة، وأخذ الباحثان عينة قوامها (78) مفردة، من جامعة عدن وجامعة العلوم والتكنولوجيا.

ثالثًا: أدوات الدراسة: تعد عملية جمع المعلومات لأغراض البحث العلمي من أهم الخطوات المنهجية وبقدر ما تكون البيانات دقيقة وموضوعية وشاملة تكون النتائج صحيحة، وتتنوع الأدوات التي يُعتمد عليها في البحث بحسب موضوع الدراسة وطبيعتها والتصميم المنهجي [33]، وقد استعمل الباحثان أداتي جمع البيانات:

[33] - ابو القاسم عبدالقادر صالح وآخرون(2001م)، المرشد في إعداد البحوث والدراسات العلمية، مركز البحث العلمي والعلاقات الخارجية وجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ط1، الخرطوم، ص71.

1- الاستبانة يُعَرف الاستبانة بأنها وسيلة علمية أساسية لجمع معلومات وبيانات متعلقة بالدراسات والأبحاث العلمية[34]، لتستخدم في الإجابة عن تساؤلاتها [35]، والتحقق من فرضياتها، وبعد اطلاع الباحثان على دراسات سابقة واتجاهات علمية نظرية، ولأن الباحثان من أعضاء هيئة التدريس في جامعة عدن، وضِعت استبانة لمعرفة مدى اهتمام الجامعات الحكومية والخاصة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي تمثلت محاورها في:

أ- خصائص أفراد عينة الدراسة (4) متغيرات.

ب- اهتمام قيادة مؤسسات التعليم العالي بالتنمية المستدامة، وتشمل (14) فقرة.

ج- الاهتمام بالبرامج الأكاديمية والبحث العلمي، وتشمل (11) فقرة.

د- اهتمام الجامعات ببرامج التنمية المستدامة للطلاب، وتشمل (12) فقرة.

ه- الاهتمام بالموارد البشرية في الجامعات اليمنية، وتشمل (10) فقرة.

و- الاهتمام بالموارد المالية والبنى التحتية في الجامعات اليمنية، وتشمل (8) فقرات.

ز- تحقيق الجامعات للشراكة المجتمعية، وتشمل (12) فقرة.

2- الملاحظة: هي وسيلة علمية لجمع معلومات وبيانات مهمة عن مشكلة بحثية، يقصد الحصول على معلومات، واستخدامها في تفسير النتائج [36]، وقد استعمل الباحثان الملاحظة من الواقع المعاش في جامعة عدن بوصفها من اعضائها.

رابعًا: حدود الدراسة: يتضمن الحدود الموضوعية المكانية والزمنية والتي كانت:

1- **الحدود الموضوعية:** تمثلت بمدى اهتمام الجامعات الحكومية والخاصة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالتعليم.

2- **الحدود الزمنية:** المدة الزمنية لجمع بيانات الدراسة (2024 – 2025) م.

3- **الحدود المكانية:** محافظة عدن.

خامسًا: صدق الأداة وثباتها:

1- صدق الأداء: يعد اختبار صدق الأداة من أهم الركائز الأساسية التي يقوم عليها تصميم أداة الاستبانة ظاهريًا ، وذلك للتعامل ومتغيرات الدراسة العلمية ، أي إلى أي مدى توفر الأداة بيانات ذات علاقة بالدراسة العلمية من المجتمع ذاته، وذلك من حيث سلامة اللغة وصياغة الفقرات وترتيب الأفكار[37]، وارتباطها بأبعاد الدراسة، وللتحقق من ذلك عُرِضت الاستبانة بصورتها الأولية على لجنة المحكمين في كلية الآداب , قسمي (الخدمة الاجتماعية , وعلم الاجتماع) وكلية والإعلام الذين لهم صلة بموضوع الدراسة، قوامها (9) محكمين علميين، والجدول الآتي يوضح نتيجة ذلك:

جدول رقم (1) يوضح اختبار صدق المحكمين أداة الاستبانة

الأبعاد الرئيسة للدراسة	الفقرات قبل التعديل	العدد النهائي للفقرات
اهتمام قيادة مؤسسات التعليم العالي بالتنمية المستدامة	13	14
الاهتمام بالبرامج الأكاديمية والبحث العلمي	12	11
اهتمام الجامعات ببرامج التنمية المستدامة للطلاب	12	12
الاهتمام بالموارد البشرية في الجامعات اليمنية	11	10
الاهتمام بالموارد المالية والبنى التحتية في الجامعات اليمنية	12	12
تحقيق الجامعات للشراكة المجتمعية	8	8
الاستبانة	**68**	**67**

يتبين من الجدول رقم (1) أن الاستبانة بصورتها الأولية حوت (68) فقرة، وأبدى المتخصصون رأيهم في صحة الفقرات وموضوعية أبعاد الدراسة وشموليتها للأهداف، وبناءً على ذلك تم التعديل والدمج، والحذف، وإعادة الصياغة في بعضها , ثم أعدّت الاستبانة بصورتها النهائية، وشملت (67) فقرة والمتغيرات المستقلة (4)، وبينت النسب المئوية لآراء المحكمين بعد التعديل سلامة التقييم، وأن جميع فقرات الاستبانة المتبقية تخدم متغيرات الدراسة الميدانية، بحسب نتائج التحليل الإحصائي في برنامج (SPSS)، وقد مثل ذلك دلالة صدق الاستبانة وجواز تطبيقها بهذه الصورة.

2- صدق الاتساق الداخلي لأبعاد الدراسة بالنسبة للاستبانة ككل:

جدول رقم (2) يبين صدق الاتساق الداخلي للفقرات

الأبعاد الرئيسة للدراسة	العدد النهائي للفقرات	معامل سيبرمان	مستوى الدلالة
اهتمام قيادة مؤسسات التعليم العالي بالتنمية المستدامة	14	0.818	0.000
الاهتمام بالبرامج الأكاديمية والبحث العلمي	**11**	**0.83**	**0.000**

[34] - منذر عبدالحميد الضامن(2006م)، أساسيات البحث العلمي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ص91.

[35] - طلعت مصطفى السروجي وآخرون(2001م)، مداخل منهجية في بحوث الخدمة الاجتماعية، مركز نشر وتوزيع جامعة حلوان، ط1، ص428.

[36] - محمد عبدالعزيز المدني وطلعت مصطفى السروجي(2000م)، مناهج البحث في دراسات الخدمة الاجتماعية، مركز نشر لتوزيع الكتاب الجامعي، القاهرة، ص345.

[37] - محمود شامل بها الدين (2005م)، الإحصاء بلا معاناة: المفاهيم مع التطبيقات باستخدام برنامج (spss) ج1، معهد الإدارة العامة، ص58، الرياض.

اهتمام الجامعات ببرامج التنمية المستدامة للطلاب	12	0.82	0.000
الاهتمام بالموارد البشرية في الجامعات اليمنية	10	0.78	0.000
الاهتمام بالموارد المالية والبنى التحتية في الجامعات اليمنية	12	0.82	0.000
تحقيق الجامعات للشراكة المجتمعية	8	0.89	0.000
الاستبانة	**67**	**0.83**	**0.000**

من معطيات جدول (2) يتضح أن جميع معاملات الارتباط بين أبعاد الدراسة والدرجة الكلية للمقياس دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة متطابق في جميع أبعاد الدراسة (0.000)، وهي أقل من القيمة الافتراضية المحددة سابقًا من الباحثين (0.01)، إذ تراوحت فيها قيم معامل الارتباط بين (0.78، 0.89) وذلك مما يؤكد صدق اتساق محتوى الأبعاد والدرجة الكلية.

3- ثبات الأداء: يقصد بثبات الاستبانة أن يعطي القيمة نفسها فيما لو وُزعت أكثر من مرة تحت الظروف نفسها، أي الاستقرار في نتائج الاستبانة، وعدم تغيرها كثراً، فيما لو أعيد على أفراد العينة مرات عديدة في مدة زمنية معينة [38]، وقد تحقق الباحثان من ثبات الاستبانة من خلال ألفا كرونباخ لكل أبعاد الدراسة كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (3) يوضح اختبار ثبات أداة الاستبيانة.

الأبعاد الرئيسة للدراسة	عدد الفقرات	معامل ألفاكرونباخ
اهتمام قيادة الجامعات اليمنية بالتنمية المستدامة	14	0.92
اهتمام الجامعات اليمنية بالبرامج الأكاديمية والبحث العلمي	11	0.86
اهتمام الجامعات اليمنية ببرامج التنمية المستدامة للطلاب	12	0.88
اهتمام الجامعات اليمنية بالموارد البشرية في الجامعات اليمنية	10	0.91
اهتمام الجامعات اليمنية بالموارد المالية والبنى التحتية	12	0.79
تحقيق الجامعات للشراكة المجتمعية	8	0.87
الاستبانة	**67**	**0.872**

لتحديد ثبات الاستبانة التي طُبقت على عينة استطلاعية العاملين في جامعة عدن، إذ طلب منهم الإجابة عن فقرات الاستبيانة ذات الثلاث تقديرات (نعم، إلى حد ما، لا) التي تجيب على تساؤلات الدراسة وفرضيتها، وللتأكد من الثبات الداخلي للفقرات تم احتساب معامل الثبات على وفق معادلة (ألفا كرونباخ) الذي كانت قيمة المتوسط العام لمحاور الاستبانة الستة مجتمعة (0.872)، ويعد هذا المعامل كافيًا في الاعتماد عليه لأغراض هذه الدراسة طالما يفوق (0.75)، ومن أجل قياس محاور الدراسة الرئيسة، والحكم على المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية وتوافق درجات المقياس الثلاث بمتوسط مرجح للبحث مقداره (2) بحسب مقياس ليكرت الثلاثي الموضح في الجدول الآتية:

جدول رقم (4) يبين معيار الحكم لتقديرات العينة على أداة البحث حسب مقياس ليكرت [39].

الوزن	المقياس	مدى المتوسط	مدى الوزن النسبي
3	عالٍ (نعم)	3 – 2.34<	100 - 78<
2	متوسط (إلى حد ما)	2.33 – 1.67<	77.66 - 55.66 <
1	ضعيف (لا)	1.66 – 1	55.33 - 1.33

يتضح من جدول (4) أنه تم تكويد الاستبانة، بناء على ما هو محدد في العمودين الأولين، فقد أعطى الباحثان للبديل (لا) قيمة (1)، والبديل (إلى حد ما) قيمة (2)، والبديل (نعم) قيمة (3)، على وفق الترتيب التصاعدي للبدائل بوصفها تعبر عن أدوار إيجابية للجامعة واهتمامات قياداتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالتعليم.

كذلك تم تُحديد مجال المتوسط الحسابي بحساب المدى (3 – 1 = 2) ثم نقسمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية (3/2= 0.666)، ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس، وهي (1)، كذلك حُدد الحد الأدنى للخلية، وهكذا أصبح طول الخلية كما هو مبين في الجدول، كما تم تحديد مجال الوزن النسبي وذلك بقسمة ناتج قيمة المتوسط الحسابي على أعلى قيمة للمقياس الثلاثي لليكرت، ومن ثم نضرب في (100) فيكون في أدنى قيمة للمتوسط الحسابي متمثل بالقانون الآتي:

الوزن النسبي = $\frac{1}{3}$ * 100 فتكون تساوي (33.33)، وهو مرتبط بالمتوسط الحسابي، وميزته يوضح الأوزان النسبية لفقرات ومحاور الدراسة بطريقة سهلة.

سادسًا: الأساليب الإحصائية المستخدمة: استخدم الباحثان لتحليل استجابات عينة الدراسة البرنامج الإحصائي (Spss)، وبرنامج (Excel) لاستخراج الأساليب الإحصائية الآتية:

1- التكرارات والنسب المئوية.
2- المتوسط الحسابي.
3- الوزن النسبي.
4- الانحراف المعياري.
5- معامل ألفا كرونباخ.

[38] - سامي محمد ملحم(2005م)، القياس والتقويم، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط3، عمان، ص269.
[39] - احمد عبدالسميع طيبة (2008) مبادئ علم الإحصاء، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، طبعة أولى، ص52.

6- وارتباط سيبر مان لاستخراج الصدق والثبات.
7- المقياس الخماسي الموضح بدرجاته في جدول رقم (5).
8- اختبار (ت) المقارن.
9- اختبار تحليل التباين الأحادي ليفنس (ONE ANOVA).
10- اختبار (LSD) لتتبع الفروق بين المجموعات.

سابعًا: خصائص عينة الدراسة:

جدول رقم (5) يبين توزيع استجابات عينة الدراسة بحسب متغيرات البحث المستقلة
(النوع، واللقب العلمي، والجامعة التي يعمل فيها، فئات سنوات الخبرة)

المتغير المستقل		التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	48	61.54
	أنثى	30	38.56
	الإجمالي	78	100
اللقب العلمي	معيد	12	15.38
	مدرس	12	15.38
	استاذ مساعد دكتور	38	48.71
	أستاذ مشارك دكتور	10	12.82
	أستاذ دكتور	6	7.69
	الإجمالي	78	100
الجامعة التي تعمل بها	عدن	58	74.36
	العلوم والتكنولوجيا	20	25.64
	الإجمالي	78	100
سنوات الخبرة	من سنة إلى 4 سنوات	10	12.82
	من 5 إلى 9 سنوات	18	23.08
	من 10 إلى 14 سنة	28	35.89
	من 15 إلى 19 سنة	14	17.95
	من 20 إلى 24 سنة	6	7.69
	من 25 إلى 29 سنة	2	2.56
	الإجمالي	78	100

من معطيات جدول (5) يتضح أن أعلى نسبة من استجابات عينة الدراسة بحسب النوع (61.54) لنوع الذكور، التي تزيد على نصف العينة، أما جنس الإناث فقد كانت (38.56)، وفيما يتعلق بمتغير اللقب العلمي فقد كانت أعلى نسبة (48.71) لمن يحملون اللقب العلمي (أستاذ مساعد دكتور)، تليها نسبة (12.38) المتطابقة لمن يحملون اللقب العلمي (معيد، مدرس)، ثم نسبة (12.82) للقب العلمي (استاذ مشارك) وأقل نسبة (7.69) لمن يحملون اللقب العلمي (أستاذ دكتور)، وفيما يتعلق بمتغير الجامعة , التي تعمل بها عينة الدراسة فقد كانت أعلى نسبة من استجابات عينة الدراسة (74.36) لمن ينتمون لجامعة عدن، بفارق كبير عن نسبة (25.64) من ينتمون لجامعة العلوم والتكنولوجيا، وأخيرًا ما يتعلق بمتغير فئات سنوات الخبرة , فقد كانت أعلى نسبة (35.89) لفئة سنوات الخبرة الثالثة (من 10 إلى 14 سنة)، تليها نسبة (23.08) في الفئة الثانية (من 5 إلى 9 سنوات)، وأقل نسبة (2.56) للفئة (من 25 إلى 29 سنة).

ثامناً: عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها:

عرض نتائج الدراسة المتعلقة بالتساؤل الأول المتمثل بـ: إلى أي مدى تهتم قيادة الجامعات اليمنية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالتعليم؟

جدول (6) يبين المتوسط الحسابي والوزن النسبي والانحراف المعياري للفقرات المعبرة عن اهتمام
قيادة الجامعات اليمنية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة

م	الفقرة	متوسط حسابي	وزن نسبي	انحراف معياري	درجة الاهتمام	ترتيب
1	ترشيد الموارد المائية باستخدام التقانة الحديثة داخل الحرم الجامعي	1.795	59.83	0.73	متوسطة	12
2	الحد من التلوث والانحباس الحراري بتخضير الحرم الجامعي بالأشجار	1.949	64.96	0.79	متوسطة	9
3	التوجيه بالتخلص الأمثل من نفايات الجامعة ومخلفات المعامل الكيميائية الضارة بالتربة والإنسان بحرقها وإعادة تدويرها	1.872	62.39	0.73	متوسطة	10
4	المشاركة في إنشاء محميات طبيعية لحماية النباتات الحيوانات من الانقراض خاصة بأبحاث الجامعة البيئية	1.692	56.41	0.86	متوسطة	13
5	تسهم في وضع نظم وقائية ولوائح للسلامة من الكوارث والأزمات البيئية	1.844	61.47	0.84	متوسطة	11
6	العمل على تفعيل مراكز أبحاث للاستدامة التي تهتم بنقل العلوم الحيوية	2.026	67.53	0.78	متوسطة	7

	المبتكرة ونشرها					
7	تدعم إقامة معارض فنية تشكيلية كالرسوم والمجسمات لمكونات البيئة	2.182	72.73	0.76	متوسطة	3
8	التوجيه بعمل ورش علمية لدمج أهداف وأبعاد الاستدامة في المناهج على المستوى الوطني	2.189	72.97	0.73	متوسطة	2
9	العمل على تنمية الرغبة في مزاولة البحث العلمي عن التنمية المستدامة	2.247	74.89	0.80	متوسطة	1
10	تشجع البحث العلمي بشأن الطاقة المتجددة	2.180	72.65	0.82	متوسطة	4
11	الاهتمام بالزراعة للمسطحات داخل الجامعة وخارجها	2.026	67.52	0.81	متوسطة	8
12	التوجيه بإجراء البحوث العلمية لدراسة حاجات المجتمع على وفق متطلبات التنمية	2.154	71.79	0.74	متوسطة	6
13	إصدار النشرات والمجلات والبحوث العلمية الجامعية على وفق أبعاد التنمية المستدامة	2.158	71.93	0.71	متوسطة	5
14	تمارس قيادة المؤسسات الحكم الرشيد للإدارة المستدامة القائمة على الشفافية والمساءلة في العمليات الإدارية للجامعة	1.684	56.14	0.73	متوسطة	14
	المتوسط العام	2.002	66.72	0.59	متوسطة	

من بيانات الجدول (6) يتضح وجود اهتمام بدرجة متوسطة من قيادة مؤسسات التعليم العالي في الجامعات الحكومية والخاصة في محافظة عدن بالتنمية المستدامة، وحماية البيئة من التلوث، سواء داخل الحرم الجامعي أو في مشاركاتها المجتمعية ، إذ كانت قيمة المتوسط الحسابي العام (2.002) والوزن النسبي (66.72) بانحراف معياري (0.59) وهذه القيم أكبر بنسبة قليلة من قيمة المتوسط المرجح المقدرة حسابيًا للدراسة (2) والوزن النسبي (65.67)، ويبدو أن تدني الوضع الاجتماعي العام في المجتمع قد ألقى بظلاله على المؤسسات الاجتماعية المختلفة ومنها التعليمية في الاهتمام بدرجة عالية بالتنمية المستدامة.

تحصلت الفقرة (9) على المرتبة الأولى بأعلى قيمة للمتوسط الحسابي (2.247) والوزن النسبي (74.89)، بانحراف معياري (0.80) وتشير الفقرة إلى عمل الجامعات اليمنية على تنمية الرغبة الذاتية للباحثين بمختلف تخصصاتهم العلمية، ومستويات القابهم العلمية، في مزاولة البحث العلمي الذي يحقق التنمية المستدامة، في مجالاتها المختلفة من جهة، وفي ظل التنافس بين الجامعات على المراكز الأولى بحسب تصنيفات الجامعات العربية عمومًا واليمنية خصوصًا، فتحاول قيادة الجامعة الاستفادة دون تقديم دعم مادي للباحثين إلا فيما ندر، وذلك للظروف الاجتماعية العامة الناتجة عن الصراع الأهلي، وتوجد أبحاث علمية في تخصصات علمية مثل: الطبية، والهندسية، والجيولوجية , تحتاج إلى إمكانيات مادية فنجد أن عددها بالنسبة للأبحاث الاجتماعية النفسية قليل جدًا.

الفقرة رقم (8) تحصلت على المرتبة الثانية بقيمة للمتوسط الحسابي (2.189) والوزن النسبي (72.97)، بانحراف معياري (0.73)، وتشير إلى وجود توجه عام للجامعات الحكومية ومراكز البحث العلمي فيما لو توافرت إمكانياته المادية من عمل ورش علمية في تخصصاتها المختلفة من أجل دمج أهداف التنمية المستدامة وابعادها في المستقبل في المناهج الدراسية للجامعات الحكومية والخاصة، بل وفي التعليم العام بحيث يكون توجه على المستوى الوطني.

الفقرة رقم (7) تحصلت على المرتبة الثالثة بقيمة للمتوسط الحسابي (2.182) والوزن النسبي (72.73)، بانحراف معياري (0.76)، وتشير إلى تبني الجامعات الحكومية والخاصة ومراكز البحث العلمي دعم إقامة المعارض الفنية التشكيلية، كالرسوم والصور التشكيلية والمجسمات في جدران المنازل والمؤسسات، التي تعبر عن أهداف التنمية المستدامة، وإمكانية جعلها سلوك اجتماعي لعامة الناس والمؤسسات الخاصة والعامة الأخرى. كانت الفقرة الأخيرة في أدنى سلم الفقرات بأقل قيمة للمتوسط الحسابي (1.684) والوزن النسبي (56.14)، بانحراف معياري (0.73)، وتشير إلى أن قيادة الجامعات الحكومية والخاصة، ومراكز البحث العلمي تمارس بدرجة ضعيفة الحكم الرشيد في التعينات وإعطاء الأولوية في المخصصات، للإدارة المستدامة فيها والقائمة على الشفافية في التعامل والمساءلة القانونية في العمليات الإدارية للجامعات. عرض نتائج الدراسة المتعلقة بالتساؤل الثاني المتمثل بـ: إلى أي مدى تهتم الجامعات اليمنية بالبرامج التعليمية الأكاديمية والطلاب بما يتوافق وسعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

جدول (7) يبين المتوسط الحسابي والوزن النسبي والانحراف المعياري للفقرات المعبرة عن اهتمام البرامج الأكاديمية في الجامعات اليمنية بالتنمية المستدامة

م	الفقرة	متوسط حسابي	وزن نسبي	انحراف معياري	درجة الاهتمام	ترتيب
1	التوعية بمخاطر التلوث البيئي	2.180	72.65	0.82	متوسطة	1
2	التوعية بمخاطر الصيد الجائر للأسماك	1.872	62.39	0.86	متوسطة	9
3	التوعية بمخاطر تدهور الأراضي الزراعية والتصحر والزحف العمراني	1.949	64.96	0.82	متوسطة	6
4	تعزيز حق العيش المستدام في بيئة نظيفة خالية من التلوث	1.947	64.91	0.83	متوسطة	7
5	تعزز مبدأ الانتماء والولاء التنظيمي لدى العاملين بالمشاركات المجتمعية المعززة لأهداف التنمية	2.154	71.79	0.77	متوسطة	2
6	تقييم حاجات المجتمع على وفق متطلبات التنمية المستدامة	1.949	64.96	0.82	متوسطة	7
7	يجري بحوثًا تكاملية على أبعاد التنمية المستدامة كافة	1.895	63.16	0.72	متوسطة	8
8	توجيه مناهج الجامعة وفق الرؤية العالمية للتعليم المستدام	1.795	59.83	0.69	متوسطة	10

9	ضمان حق التمكين الثقافي المستدام للمرأة وذوي الاحتياجات الخاصة، والموهوبين، في تخصصات ووظائف الجامعة كافة	2.026	67.52	0.70	متوسطة	4
10	تفعيل البرامج التعليمية والتدريبية الإلكترونية المستدامة عن بُعد	2.051	68.38	0.79	متوسطة	3
11	استحداث مساقات دراسية تتعلق بالتنمية المستدامة	1.974	65.79	0.85	متوسطة	5
	المتوسط العام	1.979	65.97	0.65	متوسطة	

من بيانات الجدول (7) يتضح وجود اهتمام بدرجة متوسطة للجامعات الحكومية والخاصة في برامجها الدراسية المختلفة البكالوريوس، والماجستير، والدكتوراه، وأنشطتها الطلابية خاصة في أسبوع الطالب الجامعي , واستقبال طلاب المستوى الأول، واحتفال توديع الطلاب، و المحافل الأخرى، إذ كانت قيمة المتوسط الحسابي العام (1.979) والوزن النسبي (65.97) بانحراف معياري (0.65) وهذه القيم أقل بنسبة قليلة من قيمة المتوسط المرجح المقدرة حسابيًا للدراسة (2) والوزن النسبي (66.67)، ويدلل ذللك على ضعف اهتمام البرامج الأكاديمية بالتخصصات العلمية المختلفة, بوصفها تحقق اهداف التنمية المستدامة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فعند إعداد هذه البرامج لم يدرك مقرروها ومعدوها متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، وإلا لخُصص موضوع واحد في كل مساق علمي يخدم التنمية المستدامة، وأيضًا فيما يخص الأنشطة الجامعية المختلفة فلم يُخصص فلم أو مقطع فيديو لمدة ربع ساعة يعبر عن أهمية الاهتمام ببرامج التنمية المستدامة.

تحصلت الفقرة الأخيرة على المرتبة الأولى بأعلى قيمة للمتوسط الحسابي (2.180) والوزن النسبي (72.65)، بانحراف معياري (0.82)، وتشير إلى وجود اهتمام في البرامج بدرجة متوسطة من البرامج الأكاديمية في التوعية العامة بمخاطر التلوث البيئي في المجتمع، خاصة الأضرار البارزة، فيما يخص النظافة العامة، وتلوث الهواء، وقطع الاشجار، وغيرها.

الفقرة رقم (5) تحصلت على المرتبة الثانية بقيمة للمتوسط الحسابي (2.154) والوزن النسبي (71.79)، بانحراف معياري (0.77)، وتشير إلى وجود اهتمام بدرجة متوسطة من البرامج الأكاديمية في الجامعات الحكومية والخاصة بتعزيز درجة الانتماء المؤسسي والولاء التنظيمي للعاملين بالمشاركات المجتمعية الهادفة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فرأس مال المؤسسات هو الإنسان، فهو المخطط لتحقيق أهدافها، والمنفذ، والمقيم لمستوى الأداء، والمراجع، ودرجة الولاء والانتماء تجعلان الموظفين يُعدون أن المؤسسات حق لهم، ويسعون في تحقيق أهدافها بكل جهد، وهذه من أهداف التنمية المستدامة، وعلى الرغم من ذلك تختلف درجتا الانتماء والولاء من مؤسسة لأخرى، بحسب طبيعة العمل والعائدات المادية للعاملين، والعدالة الاجتماعية، وغيرها من المبادئ.

الفقرة رقم (10) تحصلت على المرتبة الثالثة بقيمة للمتوسط الحسابي (2.051) والوزن النسبي (68.38)، بانحراف معياري (0.79)، وتشير إلى تفعيل البرامج التعليمية والتدريبية الإلكترونية في كثير من البرامج التعليمية للبكالوريوس والماجستير , فيما يخص التعليم المستدام عن بعد، فتوجد في الجامعات الحكومية والخاصة كليات ومعاهد علمية تمنح الدرجات العلمية بكالوريوس والماجستير المناسبة لتأهيل الموظفين والعاملين في المؤسسات الخاصة لمن لم يتكنوا من الالتحاق بالتعليم العالي، وذلك باستعمال وسائل الاتصال الاجتماعية الحديثة، يتخلل هذه البرامج أنشطة تحفيزية ومحاضرات علمية , تمكن الطالب من الاستفادة من العملية التعليمية.

كانت الفقرة رقم (8) في أدنى سلم الفقرات بأقل قيمة للمتوسط الحسابي (1.795) والوزن النسبي (59.83)، بانحراف معياري (0.69)، وتشير إلى ضعف اهتمام البرامج التعليمية الأكاديمية في الجامعات الحكومية والخاصة في توجيه المناهج العلمية الحديثة مع كل تطوير للخطط الدراسية في الأقسام العلمية على وفق الرؤية العالمية الحديثة المنبثقة على وفق القواعد المتفق عليها، والبرتوكولات الدولية، والاتفاقيات بين الدول من شأن الاهتمام بالتنمية المستدامة.

جدول (8) يبين المتوسط الحسابي والوزن النسبي والانحراف للفقرات المعبرة عن مدى اهتمام الجامعات اليمنية بتحقيق التنمية المستدامة باهتمامها بالطلاب في:

م	الفقرة	متوسط حسابي	وزن نسبي	انحراف معياري	درجة الاهتمام	ترتيب
1	التوعية بمخاطر تدهور الأراضي الزراعية والتصحر والزحف العمراني	1.821	60.68	0.82	متوسطة	12
2	تطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية والمساواة عند تقديم الخدمات الاجتماعية	1.949	64.96	0.75	متوسطة	11
3	تنمية قيم المسؤولية المجتمعية في حماية البيئة والموارد الطبيعية من الاستنزاف الجائر	2.132	71.05	0.74	متوسطة	4
4	توجيه قدرات الشباب بطريقة جماعي نحو استغلال موارد الطبيعة	1.974	65.81	0.77	متوسطة	10
5	توظيف الكفاءات الجامعية نحو قيادة عملية للتنمية المستدامة	2.051	68.38	0.82	متوسطة	7
6	تأمين حق الثقافة العامة في التنمية المستدامة كحرية الفكر والتعلم بين الطلاب	2.000	66.67	0.76	متوسطة	8
7	تنمية وعي الشباب بحماية مصادر المياه والحفاظ عليها	2.051	68.38	0.75	متوسطة	6
8	ترسيخ الهوية الوطنية والمواطنة الصالحة	2.231	74.36	0.70	متوسطة	2
9	تنمية الوعي بأهمية العدالة الاجتماعية واحترام الحقوق العامة والخاصة	2.333	77.78	0.70	متوسطة	1
10	اشراك الطلاب بالأنشطة التي تهتم بالتنمية المستدامة	2.154	71.79	0.81	متوسطة	5
11	إتاحة الفرص للعاملين ذوي الخبرة لتستفيد منهم المؤسسات المختلفة في مجالات الإنتاج والخدمات والقيام بالبحوث والمؤتمرات، التي تسهم في ترقية المجتمع	2.180	72.65	0.79	متوسطة	3
12	إعداد العنصر البشري القادر على إحداث التنمية المنشودة	2.000	66.67	0.88	متوسطة	9
	المتوسط العام	2.071	69.03	0.66	متوسطة	

من بيانات الجدول (8) يتضح اهتمام مؤسسات الجامعات الحكومية والخاصة وملحقاتها ومراكز البحث العلمي بدرجة متوسطة ببرامج التنمية المستدامة للطلاب , سواء في مجال البحث العلمي، والشعور بتحمل المسؤولية المجتمعية في حماية البيئة والموارد، وتحقيق العدالة الاجتماعية، إذ كانت قيمة المتوسط الحسابي العام (2.071) والوزن النسبي (69.03) بانحراف معياري (0.66)، وهذه القيم أكبر بنسبة قليلة من قيمة المتوسط المرجح المقدرة حسابيًا للدراسة (2) والوزن النسبي (66.67)، ويدلل ذلك على انشغال الجامعات الحكومية والخاصة ببرامج التعليم التخصصية كثيراً، غلب عن الاهتمام بالقضايا العامة، الخاصة بالمناخ والتلوث البيئي، والتنمية المستدامة، والأمن المجتمعي، والتعايش الاجتماعي، مما اضعف الاهتمام بالمستقبل، وتختلف هذه النتيجة مع دراسة حمدان والديب , التي بينت اهتمام الجامعات السعودية بالتنمية المستدامة المتعلقة بالطلاب بدرجة كبيرة[40].

تحصلت الفقرة (9) على المرتبة الأولى بأعلى قيمة للمتوسط الحسابي (2.333) والوزن النسبي (77.78)، بانحراف معياري (0.70)، وتشير إلى اهتمام الجامعات الحكومية والخاصة ومراكز البحث العلمي بدرجة متوسط بتنمية وعي الشباب بأهمية تطبيق العدالة الاجتماعية في المجتمع سواء في المؤسسات أو في الحياة الشخصية، وباحترام الحقوق العامة والخاصة في المجتمع، بما يحفظ المسيج الاجتماعي من التمزق والتشرذم، وتدخل القوى الخارجية بحسب مصالحها المستقبلية، بما زاد من حدة الصراع الاجتماعي بين المكونات السياسية والمناطقية والطائفية، وشكل ذلك تهديد للمجتمع لمدة زمنية طويلة.

الفقرة رقم (8) تحصلت على المرتبة الثانية بقيمة للمتوسط الحسابي (2.231) والوزن النسبي (74.36)، بانحراف معياري (0.70)، وتشير إلى اهتمام الجامعات الحكومية والخاصة بالبرامج التعليمية والأنشطة العامة بدرجة متوسطة بما يحقق ترسيخ الهوية الوطنية في المجتمعات والمواطنة الصالحة المحققة للعدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص، بوصفها جزءًا من اهتمامها بالبرامج المحققة للتنمية المستدامة في المجتمعات.

الفقرة رقم (11) تحصلت على المرتبة الثالثة بقيمة للمتوسط الحسابي (2.180) والوزن النسبي (72.65)، بانحراف معياري (0.79) وتشير إلى اهتمام الجامعات الحكومية والخاصة، والمراكز العلمية بإتاحة الفرص للموظفين والمتعاقدين من ذوي الخبرة العالية في التخصصات العلمية المهتمة بالتنمية المستدامة، وأصحاب الأفكار الإبداعية لتستفيد منهم المؤسسات المختلفة في مجالات الإنتاج والخدمات، والقيام بالبحوث والمؤتمرات التي تسهم في ترقية المجتمع.

كانت الفقرة رقم الأخيرة في أدنى سلم الفقرات بأقل قيمة للمتوسط الحسابي (1.821) والوزن النسبي (60.68)، بانحراف معياري (0.82)، وتشير إلى ضعف اهتمام الجامعات الحكومية والخاصة بعمل الأنشطة التوعوية , التي تخص مخاطر تدهور الأراضي الزراعية والتصحر والزحف العمراني في المحافظات المختلفة، فيلاحظ أن البناء في المدن يتم من دون تخطيط عمراني يراعي فيه التنمية المستدامة، فيلاحظ ذلك في الشوارع والطرق الضيقة، وعد الاهتمام بالزراعة للغذاء الأساسي، والاهتمام بزراعة القات، واستغلال المياه الجوفية في زراعته، وازدياد التصحر، والاعتماد بطريقة أساسية على الطاقة الثابتة، كل ذلك يقلل من قيام الجامعات في خدمة المجتمع الذي تعيش فيه.

عرض نتائج الدراسة المتعلقة بالتساؤل الثالث المتمثل بـ: إلى أي مدى تهتم الجامعات اليمنية بالموارد البشرية والمالية، ضمن سعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

جدول (9) يبين المتوسط الحسابي والوزن النسبي والانحراف المعياري للفقرات المعبرة عن مدى اهتمام الجامعات اليمنية بتحقيق التنمية المستدامة باهتمامها بالموارد البشرية

م	الفقرة	متوسط حسابي	وزن نسبي	انحراف معياري	درجة الاهتمام	ترتيب
1	تعزيز حق العيش المستدام للإنسان في بيئة نظيفة خالية من التلوث	1.897	63.25	0.78	متوسطة	8
2	العمل على تأهيل الكوادر البشرية في التخصصات العلمية المختلفة	2.395	79.82	0.67	عالية	1
3	تنمية الموارد البشرية في الجامعة كأساس اجتماعي في إحداث التنمية المستدامة	2.077	69.23	0.73	متوسطة	3
4	العمل على تطوير كفاءات العاملين مهنيًا وفنيًا وإداريًا على وفق أبعاد التنمية المستدامة	1.923	64.10	0.77	متوسطة	7
5	تقديم الرعاية الاجتماعية الصحية والتعليمية لكافة منتسبي الجامعة	1.821	60.68	0.85	متوسطة	9
6	الإيمان الثقافة العامة المعتمدة على حرية الفكر والتعلم بين الطلاب كأساس للتنمية المستدامة	2.158	71.93	0.75	متوسطة	2
7	إقامة دورات علمية تدريبية بشأن قضايا الاستدامة الاجتماعية والبيئية والسكانية	2.077	69.23	0.80	متوسطة	4
8	تحسين الظروف الاقتصادية لجميع العاملين في مؤسسات التعليم	1.692	56.41	0.86	متوسطة	10
9	إمداد الجامعة بالكوادر الفاعلة في المجتمع والقادرة على التغير الجاد	1.973	65.77	0.76	متوسطة	6
10	تعزيز مبدأ الانتماء والولاء لدى العاملين بالمشاركة الجماعية بتنفيذ متطلبات التنمية المستدامة	2.000	66.67	0.76	متوسطة	5
المتوسط العام		1.997	66.56	0.67	متوسطة	

[40] - محمد باحمدان، خالد زكي الديب، دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص180.

من بيانات الجدول (9) يتضح وجود اهتمام بدرجة متوسطة من الجامعات الحكومية خاصة، ومن الخاصة بالموارد البشرية، وإن وجدت , فإنها تركز في قضايا معينة , وتغفل كثيرًا من الأساسيات في الحياة مثل: الجانب الصحي، والاهتمام المعيشي، وتعزيز مبدأ الانتماء والولاء الوظيفي، ومبدأ تكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، والتأهيل القيادي والإداري، إذ كانت قيمة المتوسط الحسابي (1.997) والوزن النسبي (66.65) بانحراف معياري (0.67) وهذه القيم أقل بنسبة قليلة من قيمة المتوسط المرجح المقدرة حسابيًا (2) والوزن النسبي (66.67)، ويدلل ذلك على محدودية صلاحيات الجامعات الحكومية، فيما يتعلق باقتصاد المعرفة، وضعف الخبرات القيادية في تنمية الجامعات والاستفادة من عملها في البحث العلمي، وضعف التنسيق مع الجامعات الدولية للاستفادة من تجربتها غي التغلب على ضعف إمكانياتها المادية، مما أضعف دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة، وتختلف هذه النتيجة مع دراسة عجوز التي بينت امتلاك الجامعات للكفاءات البشرية الماهرة في التخصصات العلمية المختلفة[41].

تحصلت الفقرة (2) على المرتبة الأولى بأعلى قيمة للمتوسط الحسابي (2.395) والوزن النسبي (79.82)، بانحراف معياري (0.67)، وتشير إلى اهتمام الجامعات الحكومية والخاصة بالعمل على تأهيل الكوادر البشرية في مختلف التخصصات العلمية، ومستوى الدرجات العلمية، فتهتم الجامعات الحكومية بتخصيص جزء من الإمكانيات المالية لبعثاتها الخارجية، في التخصصات العلمية النادرة , بما يحقق التنمية المستدامة، إلا أن وجود معيقات كثيرة تعرقل الاستفادة من الخبرات، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة نادية التي بينت اهتمام الجامعات الجزائرية بدرجة كبيرة بالهيئة التعلمية والمساعدة لها في التأهيل والتدريب وتحسين مستوى المعيشة[42].

الفقرة رقم (6) تحصلت على المرتبة الثانية بقيمة للمتوسط الحسابي (2.185) والوزن النسبي (71.93)، بانحراف معياري (0.75) وتشير إلى وجود إيمان بدرجة متوسطة للثقافة العامة في المجتمعات المعتمدة على التنوع الفكري، وتعدد المهن والاهتمامات، والتعلم بين طلاب الدراسات العليا كأساس للتنمية المستدامة، فيشعرون بالحرية والاستقلالية وتحمل المسؤولية المجتمعية والشخصية والأسرية، فاحتكار التعليم في طبقات اجتماعية معية، ومنه نوعية التوظيف، يخلق فجوة اجتماعية.

الفقرة رقم (3) تحصلت على المرتبة الثالثة بقيمة للمتوسط الحسابي (2.077) والوزن النسبي (69.23)، بانحراف معياري (0.73)، وتشير إلى اهتمام الجامعات الحكومية والخاصة بتنمية الموارد البشرية فيها في المجالات العلمية المختلفة، والإدارية، والفنية، والقيادية بوصفها ذلك أساسًا اجتماعيًا في إحداث التنمية المستدامة في المجتمع، فكثير من القيادات في المؤسسات الاجتماعية تتبع الجامعات في أعمالها، وكثير من السياسيين، والوجاهات الاجتماعية، من الجامعات، ويكون ذلك بفعل التدريب والتأهيل.

كانت الفقرة رقم (8) في أدنى سلم الفقرات باقل قيمة للمتوسط الحسابي (1.692) والوزن النسبي (56.41)، بانحراف معياري (0.86) وتشير إلى عجز الجامعات الحكومية على وجه الخصوص ومراكز البحث العلمي، في العمل على تحسين الظروف الاجتماعية الاقتصادية لجميع العاملين فيها، نتيجة الوضع الاجتماعي واستمرار الصراع بين المكونات السياسية والعسكرية والطائفية والمناطقية، بمسمياتها المختلفة، وانتشار الفساد العام في المؤسسات الإيرادية، وعدم اعتماد الجامعة من قبل على اقتصادي المعرفة، والاعتبار الاقتصادي المستقل، جعلها مثلها مثل المؤسسات الحكومية الأخرى التي انهارت فيها كل الخدمات المقدمة للموظفين، وهذا يضعف دورها في تحقيق التنمية المستدامة.

جدول (10) يبين المتوسط الحسابي والوزن النسبي والانحراف المعياري للفقرات المعبرة عن اهتمام الجامعات اليمنية بتحقيق التنمية المستدامة بالموارد المالية والبنى التحتية

م	الفقرة	متوسط حسابي	وزن نسبي	انحراف معياري	درجة الاهتمام	ترتيب
1	ترشيد الموارد المائية باستخدام التقانة الحديثة داخل الحرم الجامعي	2.0	66.67	0.78	متوسطة	3
2	مراعاة حماية البيئة من التلوث في مباني الجامعات	1.846	61.54	0.84	متوسطة	5
3	البنى التحتية مجهزة بشكل يحميها من التلوث البيئي	1.769	58.97	0.84	متوسطة	7
4	توفير معامل تطبيقية مصممة تمنع أي تلوث بيئي	1.590	52.99	0.75	ضعيفة	12
5	الاهتمام بتخضير المساحات الداخلية للجامعات بالأشجار	1.684	56.14	0.77	متوسطة	11
6	وضع الخطط والموازنات والحلول الاقتصادية المستدامة للجامعة	2.205	73.50	0.65	متوسطة	1
7	تطبق الجامعة مبدأ العدالة الاقتصادية بنصيب عادل للعاملين عند توزيع الموارد	1.949	64.96	0.72	متوسطة	4
8	تستثمر في الاقتصاديات المعرفة المستدامة القائم على المشاريع الابتكارية	1.744	58.12	0.75	متوسطة	8
9	تصدر مجلة في الاستدامة الاقتصادية على وفق أبعاد التنمية المستدامة	1.692	56.41	0.76	متوسطة	10
10	يستثمر مرافق الجامعة كالقاعات الكبيرة والواجهات للشوارع العامة	1.795	59.83	0.76	متوسطة	6
11	مشاركة مراكز الأبحاث العلمية في الدراسات العلمية، وللمنظمات، والهيئات التجارية والصناعية	1.737	57.89	0.75	متوسطة	9
12	يخطط لإنشاء بنية تحتية تسمح باستخدام تكنلوجيا التعليم الحديثة	2.079	69.30	0.71	متوسطة	2
المتوسط العام		**1.853**	**61.76**	**0.61**	**متوسطة**	

من بيانات الجدول (10) يتضح وجود اهتمام بدرجة متوسطة في الجامعات الحكومية بما يخص الحفاظ على استمرار الموارد المالية لها، كونها تعتمد في جزء من صرفياتها على رسوم طلاب الدراسات العليا، أما البنى التحتية فيها من الكهرباء وتوصيل المياه، وشبكات الصرف

[41]- موسى عجوز، وسامر العرقاوي، مساهمات التعليم العالي في التنمية المستدامة من خلال المسؤولية المجتمعية، مرجع سابق، ص7

[42] - نادية براهيمي، دور الجامعة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة: مرجع سابق، ص135

الصحي، وغيرها فهي تحقق مبدأ التنمية المستدامة بدرجة متوسطة، إذ كانت قيمة المتوسط الحسابي العام (1.853) والوزن النسبي (61.76) بانحراف معياري (0.61) وهذه القيم أقل بنسبة قليلة من قيمة المتوسط المرجح المقدرة حسابيًا للدراسة (2) والوزن النسبي (66.67)، يدلل ذلك على أن النظام التعليمي في الجامعات الحكومية على خصوصًا لم يحدث فيه نقلة نوعية بما يواكب العصر الحديث بالشكل المطلوب على الرغم امتلاكها الكادر العلمي المتميز، والهيئة الإدارية ذات الكثافة العالية، والمؤسسات التابعة لها في كل مجالات المجتمع، إلا أن التحديث فيها بطئ، كذلك أن تمسكها بالنظام المالي والإداري القديم جعلها أنموذجًا للروتين الإداري الممل في التعامل مع موظفيها، وتختلف هذه النتيجة مع دراسة أجراها حمدان والديب التي بينت اهتمام المملكة العربية السعودية بدرجة كبيرة بالتنمية المستدامة في مجالها الاقتصادي، وتسعى نحو اقتصاد المعرفة بدرجة كبيرة في رؤيتها للعام (2030م)[43].

تحصلت الفقرة (7) على المرتبة الأولى بأعلى قيمة للمتوسط الحسابي (2.205) والوزن النسبي (73.50)، بانحراف معياري (0.65)، وتشير إلى اعتماد الجامعات الحكومية على الخطط المعدة التي تواكب أهدافها القديمة، فلا يوجد لها خارطة تعليمية، ولا يوجد تنسيق عام للجامعات للمشاركة في خدمة المجتمع وحل مشكلاته، فلا ابتكار في التعامل مع مواردها على الرغم من تنوع سفر مسؤوليها للجامعات الدولية، كذلك أن الموازنات العامة لها تعتمد على الدولة بطريقة أساسية، ولم تخرج إلى اقتصاد المعرفة، واستغلال كوادرها في التخصصات العلمية المختلفة، كل ذلك اضعف من الحلول الاقتصادية للتنمية المستدامة في الجامعة.

الفقرة الأخيرة تحصلت على المرتبة الثانية بقيمة للمتوسط الحسابي (2.079) والوزن النسبي (69.30)، بانحراف معياري (0.71)، وتشير إلى اهتمام الجماعات الحكومية بدرجة متوسط في التخطيط لإنشاء بنية تحتية تسمح باستخدام تكنلوجيا التعليم الحديثة، لكن هذه الخطط يبدو أنها لم تحقق لها النجاح بطريقة كبير، فشبكات الإنترنت لم تكمل في الجامعة إلى يومنا هذا، ولم يُنسق لدورات تعلمية في القاعات التابعة للجامعة أو حتى في المنازل بالاستفادة من برنامج الزوم، لتحفيز العاملين في المجالات المختلفة، فالوضع الاجتماعي العام في المجتمع ظهرت آثاره بطريقة كبيرة في الجامعة.

الفقرة الأولى تحصلت على المرتبة الثالثة بقيمة للمتوسط الحسابي (2.0) والوزن النسبي (66.67)، بانحراف معياري (0.78)، وتشير إلى اهتمام الجامعات الحكومية بالأشجار الموجودة، وبترشيد الموارد المائية بوضعها خزانات مياه، ولكن لم تضع شبكات خاصة بالرأي للأشجار، ومعظم الخزانات قديمة، ومثلها شبكة المياه، فالاهتمام باستخدام التقانة الحديثة داخل الحرم الجامعي ضعيف، معظم الحمامات مهملة وتتسرب فيها المياه.

كانت الفقرة رقم (4) في أدنى سلم الفقرات بأقل قيمة للمتوسط الحسابي (1.590) والوزن النسبي (52.99)، بانحراف معياري (0.75)، وتشير إلى أن البنية التحتية في الجامعات الحكومية غير مجهزة بشكل يحميها من التلوث البيئي، فشبكات المياه قديمة وتحتاج إلى صيانة، ومعظم الكليات تعتمد على التيار الكهربائي الحكومي الذي تصل درجات انقطاعه لمدة زمنية تصل في أقصر حالاتها إلى أربع ساعات، شبكات الصرف الصحي تظهر أحيانًا في الساحات العامة للكليات، كذلك ما زال مبنى الجامعة متضرر كثرًا نتيجة الصراع الأهلي.

عرض نتائج الدراسة المتعلقة بالتساؤل الرابع المتمثل بـ: إلى أي مدى تهتم الجامعات اليمنية بالشراكة المجتمعية وتقديم الخدمات ضمن سعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

جدول (11) يبين المتوسط الحسابي والوزن النسبي والانحراف المعياري للفقرات المعبرة عن مدى اهتمام الجامعات اليمنية بتحقيق التنمية المستدامة باهتمامها الشراكة المجتمعية:

م	الفقرة	متوسط حسابي	وزن نسبي	انحراف معياري	درجة الاهتمام	ترتيب
1	تقيم شراكة تعليمية تكاملية الاستدامة مع مؤسسات المجتمع	2.027	67.57	0.76	متوسطة	5
2	تعزز حق العيش المستدام للإنسان في بيئة نظيفة	2.081	69.37	0.72	متوسطة	4
3	التوعية بمخاطر الصيد الجائر للأسماك	2.105	70.18	0.76	متوسطة	3
4	يحافظ على التنوع البيولوجي للكائنات الحية البرية والبحرية	1.895	63.16	0.86	متوسطة	7
5	مد المؤسسات الاجتماعية بالخبرات العلمية المؤهلة لتسهم في تنمية مؤسسات المجتمع	2.184	72.81	0.72	متوسطة	1
6	تنظيم حملات التوعية بمخاطر التلوث البيئي	2.108	70.27	0.69	متوسطة	2
7	تنظيم حملات التوعية بمخاطر الصيد الجائر للأسماك	1.949	64.96	0.85	متوسطة	6
8	تنظيم حملات توعية بمخاطر تدهور الأراضي الزراعية والتصحر والزحف العمراني	1.872	62.39	0.86	متوسطة	8
	المتوسط العام	**2.023**	**67.45**	**0.65**	**متوسطة**	

من بيانات الجدول (11) يتضح وجود شراكات بدرجة متوسطة للجامعات اليمنية مع المؤسسات الاجتماعية المختلفة، شراكات تحقق أهداف التنمية المستدامة المختلفة، فلها شراكات مع وزرة الزراعة بإشرافها على كلية الزراعة، ودعم البحث العلمي الزراعي، ولها شراكات مع المؤسسات المالية ، إذ كانت قيمة المتوسط الحسابي العام (2.023) والوزن النسبي (67.45) بانحراف معياري (0.65) وهذه القيم أكبر بنسبة قليلة من قيمة المتوسط المرجح المقدرة حسابيًا للدراسة (2) والوزن النسبي (66.67)، ويدلل ذلك على وجود شراكات مجتمعية بدرجة أقل من المتوقع تحقيقها، فشركاتها مع المؤسسات الاجتماعية غير مدعومة اقتصاديًا لتحقيق التنمية الاقتصادية، فكلية الزراعة لا تحصل على دعم مالي كافٍ للأبحاث العلمية، ولا تنفذ نتائج تلك الابحاث، ومثلها بقي المؤسسات الاجتماعية مثل العلاقة بين مركز البحوث التربوي

[43] - محمد باحمدان، خالد زكي الديب، دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص175.

ووزارة التربية والتعليم، وهكذا الشراكة مع مؤسسات المجتمع موجودة إلا أن ثمارها قليلة، وبينت دراسة نسيمة وجود اهتمام كثيرًا من الجامعات الجزائرية بالشركة مع المؤسسات الاجتماعية[44].

تحصلت الفقرة (5) على المرتبة الأولى بأعلى قيمة للمتوسط الحسابي (2.184) والوزن النسبي (72.81)، بانحراف معياري (0.72)، وتشير إلى اسهام الجامعات اليمنية في مد المؤسسات الاجتماعية في المحافظات المحلية والدلية المختلفة بتوجهاتها، الإرادية والخدمية، بالخبرات العلمية المؤهلة لتسهم في تنميتها لمواكبة التقدم التكنولوجي، كما تساهم كذلك تسهم كثرًا في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمتعاقدين من الجامعات معها، حتى أصبح هوس الانتقال لمثل تلك المؤسسات طموح لغالبية أعضاء هيئة التدريس والهيئة المساعدة لها، وأصبح التنافس بينها كبير بين الأعضاء، وتحتاج إلى وساطات، ومكانات سياسية واجتماعية.

الفقرة رقم (6) تحصلت على المرتبة الثانية بقيمة للمتوسط الحسابي (2.108) والوزن النسبي (70.27)، بانحراف معياري (0.69)، وتشير إلى اشتراك المؤسسات الإعلامية للجامعات الحكومية والخاصة، والأعضاء البارزين في الجامعة لهم دور في عمليات التوعية المجتمعية بالمخاطر السلبية على شرائح شكان المجتمع من التلوث البيئي بأشكاله المختلفة، الطلب، والسائل، والغازي، وتنظيم مثل هذه الحملات المحافل والمؤتمرات الجامعية، يمثل توعية ذات أهمية بمخاطر التلوث البيئي بما يحقق التنمية المستدامة.

كانت الفقرة الأخيرة في أدنى سلم الفقرات بأقل قيمة للمتوسط الحسابي (1.872) والوزن النسبي (62.39)، بانحراف معياري (0.86)، وتشير إلى وجود دور ضعيف للجامعات الحكومية والخاصة في التوعية المجتمعية بخاطر تدهور الأراضي الزراعية ذات التربة الناعمة، التي تسهم في رفد المدن والمحافظات بأنواع المواد الغذائية المختلفة (حبوب، وبقوليات، وخضروات، وفواكه)، كذلك بين الجدول ضعف اهتمام الجامعة بمحاربة التصحر الناتج عن إهمال المناطق الزراعية، وجرف سيول الأمطار للتربة، وقطع الاشجار من المناطق الزراعية، والزحف العمراني، كل ذلك لا يمثل تهديدًا حقيقيًا للتنمية المستدامة في المجتمعات.

جدول (12) يبين المتوسط الحسابي والوزن النسبي والانحراف المعياري لاستجابات عينة الدراسة عن أبعاد دراسة اهتمام الجامعات اليمنية بالتنمية المستدامة:

أبعاد الدراسة	متوسط حسابي	وزن نسبي	انحراف معياري	درجة الاهتمام	ترتيب
اهتمام قيادة الجامعات اليمنية بالتنمية المستدامة	2.002	66.72	0.59	متوسطة	3
الاهتمام بالبرامج الأكاديمية والبحث العلمي	1.979	65.97	0.65	متوسطة	5
اهتمام الجامعات اليمنية ببرامج التنمية المستدامة الخاصة بالطلاب	2.071	69.03	0.66	متوسطة	1
الاهتمام بالموارد البشرية للجامعات	1.997	66.56	0.67	متوسطة	4
الاهتمام بالموارد المالية والبنى التحتية في الجامعات اليمنية	1.853	61.76	0.61	متوسطة	6
شراكة الجامعات اليمنية مع المؤسسات المجتمعية	2.023	67.45	0.65	متوسطة	2
المتوسط العام	**1.987**	**66.25**	**0.60**	**متوسطة**	

من بيانات الجدول (12) يتضح وجود اهتمام بدرجة متوسطة للجامعات اليمنية الحكومية والخاصة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالتعليم والموارد المادية والبشرية، والشراكة المجتمعية، إذ كانت قيمة المتوسط الحسابي العام (1.987) والوزن النسبي (66.25) بانحراف معياري (0.60) وهذه القيم أقل بنسبة قليلة من قيمة المتوسط المرجح المقدرة حسابيًا للدراسة (2) والوزن النسبي (66.67)، ويدلل ذلك على تأثر الجامعات الحكومية ومراكز البحث العلمي، وأيضًا الجامعات الخاصة من تردي الوضع الاجتماعي الاقتصادي عمومًا، وانخفاض درجة اهتمامها بالعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بها، فالأصل أن للجامعات دورًا كبيرًا، وسبق ريادي في السعي لتحقيق مثل تلك الأهداف، لامتلاكها الكفاءات العلمية الماهرة، وقيامها بتعليم وتدريب وتأهيل العمالة الماهرة في المؤسسات الاجتماعية المختلفة، واسهامها في تنفيذ الأبحاث العلمية للمؤسسات الاجتماعية المختلفة في سعيها للتطوير والرقي، وإمكانياتها في تقديم الحلول الممكنة المشكلات المجتمعية المختلفة باعتمادها على البحث العلمي، إلا أن ضعف المستوى الاقتصادي، وضعف التنسيق المؤسسي العام، أفقدها أهميتها، وتركها تسعى نحو تحقيق الأهداف الظاهرة فقط.

مثل اهتمام قيادة الجامعات ببرامج التنمية المستدامة لطلاب الدراسات العليا في الترتيب الأول بأعلى قيمة للمتوسط الحسابي (2.071) والوزن النسبي (69.03)، بانحراف معياري (0.66)، ويشير إلى قيام الجامعات الحكومية والخاصة بالسعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بما يخص دورها الضيق فقط، الاهتمام بتنمية المعارف العلمية والمهارات الفنية، والخبرات العملية للطلاب، ونادرًا ما تهتم بتأهيل وتدريب أعضاء هيئة التدريس في أساليب التعليم والتدريب، والتطور التكنولوجي، والتعامل مع الأدوات الحديثة في مجالات , مثل الطب , والهندسة ,وطرائق التدريس الحديثة ، والتعامل مع المناهج العلمية المتطورة، فالتنمية المستدامة تجبر الجامعة تدرس احتياجات سوق العمل، وإنشاء تخصصات علمية تلبيها، ووضع خارطة علمية للتخصصات والكليات، يدلل على ذلك اقتراب قيمة مقاييس النزعة المركزية من القيمة للمتوسط المرجح للدراسة (2).

تحصل بُعد الشراكة والخدمة المجتمعية للجامعات على المرتبة الثانية بقيمة للمتوسط الحسابي (2.023) والوزن النسبي (67.45)، بانحراف معياري (0.65)، ويشير إلى إسهام الجامعات الحكومية والخاصة في الشراكة المجتمعية فيما يتعلق بأخذ الخبرات العلمية من الجامعات، أو اعتمادها على موظفي من خريجي الجامعات، إلا أن هذه الخبرات تجبرها كثير من المؤسسات بالعمل على وفق رؤية المؤسسة، والمصلحة الشخصية أو الاعتبارية للمؤسسات، التي لها تنسيقات عامة مع منظمات دولية، وتجعل هذه الخبرات محصورة بتحقيق أهداف قصيرة المدى، قليل ما تحقق أهداف التنمية المستدامة، على الرغم من أن أكثر هذه المؤسسات أصبحت ونخص منها الدولية، والأهلية، لا تعتمد على مثل

[44] - بوساحة محمد نسيمة، دور الجامعة في تجسيد التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص231.

هذه الكفاءات، إنما يعتمد عليها المؤسسات المرتبطة بالحكومة يدلل على ذلك اقتراب قيمة مقاييس النزعة المركزية من القيمة للمتوسط المرجح للدراسة (2).

تحصل بُعد اهتمام قيادة الجامعات بالتنمية المستدامة على المرتبة الثالثة بقيمة للمتوسط الحسابي (2.002) والوزن النسبي (66.72)، بانحراف معياري (0.59)، ويشير إلى اهتمام قيادات الجامعات الحكومية والخاصة بدرجة متوسطة, بما يحقق أهداف التنمية المستدامة العامة، فيما يتعلق بالنظام التعليمي، وحرص الجامعة على التخلص الأمثل من النفايات المختلفة فيها، ومدى حفاظها على مواردها المادية والبشرية، وحرصها على المساحات الخضراء في الساحات العامة، ووضع الانظمة التي تحمي البيئة, مثل: قطع الأشجار الكبيرة، وإسهاماتها في الأبحاث العلمية الخاصة بحماية البيئة، وتحقق التنمية المستدامة.

كان بُعد اهتمام الموارد المالية والبنى التحتية في الجامعات بالتنمية المستدامة في أدنى سلم أبعاد الدراسة بأقل قيمة للمتوسط الحسابي (1.853) والوزن النسبي (61.76)، بانحراف معياري (0.61)، ويشير إلى اعتماد الجامعة بطريقة رئيسة على الموازنة العامة للدولة، في صرف أجور موظفيها، وارتباطها بالنظام المالي الذ يحدد لها نسبة قليلة من دخلها السنوي، ولا يوجد استقلال مالي لها يمكنها من عمل مشروعات تخدم مصالحها، فلم تحدث أنظمتها وتواكب الجامعات العالمية في اقتصاد المعرفة، واعتمادها على الميزانية التشغيلية القديم في الوقت الذي انهارت به العملة المحلية، كل ذلك جعل الجامعات في موقف الضعف، فلم تستطع تنمية مواردها المالية، ولا تدفع حقوق عامة لموظفيها مثل: حق المناقشات العلمية لرسائل الماجستير والدكتوراه الداخلية والخارجية، وحق البعثات الداخلية الخاصة بتأهيل الكادر الاكاديمي، ولا حق المشاركات البحثية، ولا حق التعاقدات، عدا الكليات التي فيها تعليم موازي، مثل , كليات العلوم الصحية.

تاسعًا: فروق الدلالة الإحصائية:

عرض نتائج الدراسة المتعلقة بالتساؤل الخامس المتمثل بـ: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) فيما يتعلق باهتمام الجامعات اليمنية بالبرامج التعليمية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يُعزَى للمتغيرات المستقلة (النوع، واللقب العلمي، ونوع الجامعة، وفئات سنوات الخبرة)؟

جدول رقم (13) يوضح فروق الدلالة الإحصائية لاستجابات عينة الدراسة عن اهتمام الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة بحسب متغير النوع

أبعاد الدراسة	نوع العينة						قيمة (ت)	مستوى الدلالة
	ذكر			أنثى				
	متوسط حسابي	وزن نسبي	انحراف معياري	متوسط حسابي	وزن نسبي	انحراف معياري		
اهتمام قيادة الجامعات اليمنية بالتنمية المستدامة	1.924	64.12	0.59	2.126	70.88	0.56	-1.4-	0.139
الاهتمام بالبرامج الأكاديمية والبحث العلمي	1.942	64.74	0.70	2.038	67.92	0.57	-.62-	0.532
اهتمام الجامعات اليمنية ببرامج التنمية المستدامة الخاصة بالطلاب	2.025	67.49	0.69	2.144	71.48	0.62	-.77-	0.442
الاهتمام بالموارد البشرية للجامعات	1.998	66.59	0.65	1.996	66.52	0.72	0.01	0.989
الاهتمام بالموارد المالية والبنى التحتية في الجامعات اليمنية	1.891	63.04	0.63	1.791	59.7	0.60	0.69	0.487
شراكة الجامعات اليمنية مع المؤسسات المجتمعية	2.018	67.26	0.61	2.032	67.74	0.71	-.09-	0.925
المتوسط العام	**1.966**	**65.54**	**0.60**	**2.021**	**67.37**	**0.60**	**-.39-**	**0.696**

من بيانات الجدول (13) يتضح انه لا نوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة فيما يتعلق بجميع أبعاد دراسة اهتمام الجامعات الحكومية والخاصة في تحقيق التنمية المستدامة المتعلقة بها بحسب متغير النوع والمتمثلة بـ: (اهتمام قيادة الجامعات بالتنمية المستدامة، وبالبرامج الأكاديمية والبحث العلمي، وببرامج للطلاب، وبالموارد البشرية، والمالية والبنى التحتية، الشراكة المجتمعية، المتوسط العام)، إذ تراوحت قيم مستوى الدلالة الحقيقي بين (0.139، 0.989) وهي أكبر من القيمة الافتراضية المحددة سابقًا من الباحثين ب(0.05) والتي تدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة، أي تتقارب آراء عنة الدراسة من النوعين بوجود اهتمام ضعيف لها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المجتمعات، يبين ذلك قيم المتوسط الحسابي المتقاربة في جميع الأبعاد والبعد العام التي كانت قريبة من المتوسط المرجح للدراسة (2)، والقيم السالبة للاختبار الإحصائي (ت) تدل على وجود ميل للفرق لمصلحة المجموعة الأولى (الذكور)، والعكس في القيم السالبة، ولكنه لا يصل إلى حد الفرق.

جدول رقم (14) يوضح تحليل التباين الأحادي لمتوسطات تقييم أفراد عينة الدراسة بشأن اهتمام الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة، بما يُعزَى لمتغير اللقب العلمي

أبعاد الدراسة	مصدر الفرق	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط الفرق	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
اهتمام قيادة الجامعات اليمنية بالتنمية المستدامة	بين المجموعات	5.155	4	1.289	4.389	0.003
	داخل المجموعات	21.434	73	0.294		
الاهتمام بالبرامج الأكاديمية والبحث العلمي	بين المجموعات	5.426	4	1.356	3.677	0.009
	داخل المجموعات	26.931	73	0.369		
اهتمام الجامعات اليمنية ببرامج التنمية المستدامة للطلاب	بين المجموعات	6.127	4	1.532	4.033	0.005
	داخل المجموعات	27.723	73	0.38		

الاهتمام بالموارد البشرية للجامعات	بين المجموعات	9.195	4	2.299	6.518	0.000
	داخل المجموعات	25.744	73	0.353		
الاهتمام بالموارد المالية والبنى التحتية في الجامعات اليمنية	بين المجموعات	7.097	4	1.774	5.887	0.000
	داخل المجموعات	22.003	73	0.301		
شراكة الجامعات اليمنية مع المؤسسات المجتمعية	بين المجموعات	8.843	4	2.211	6.847	0.000
	داخل المجموعات	23.572	73	0.323		
المتوسط العام	بين المجموعات	6.693	4	1.673	5.889	0.000
	داخل المجموعات	20.744	73	0.284		

من معطيات الجدول (14) يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة فيما يتعلق بجميع أبعاد دراسة اهتمام الجامعات الحكومية الخاصة في تحقيق التنمية المستدامة بما يُعزَى لمتغير اللقب العلمي، المتمثلة بـ: (اهتمام قيادة الجامعات بالتنمية المستدامة، وبالبرامج الأكاديمية والبحث العلمي، وببرامج للطلاب، وبالموارد البشرية، والمالية والبنى التحتية، والشراكة المجتمعية، والمتوسط العام)،إذ كانت قيمة مستوى الدلالة الحقيقي تتراوح بين (0.000، 0.009) وهي أقل من قيمته الافتراضية المحددة سابقًا من الباحثين ب(0.05)، أي يوجد اختلاف عام بين استجابات عينة الدراسة في الأبعاد بحسب المتغيرات المستقلة المختلفة، ولأجل توضيح ذلك الاختلاف لابُد من إجراء الاختبار التتبعي (LSD) المبين في الجدول الآتي:

جدول (15) يوضح اختبار (LSD) لتتبع فروق الدالة بين المجموعات، لمعرفة مستوى اهتمام الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة بما يُعزَى لمتغير اللقب العلمي

أبعاد الدراسة	المجموعة الأولى	المجموعة الثانية	متوسط الفرق	الخطأ المعياري	مستوى الدلالة	أقل قيمة للمتوسط	أعلى قيمة
اهتمام قيادة الجامعات اليمنية بالتنمية المستدامة	معيد	أ.م. دكتور	.48005*	0.17943	0.009	0.1224	0.8376
		أستاذ مشارك	.65018*	0.23201	0.006	0.1878	1.1126
		أستاذ	1.00733*	0.27093	0.000	0.4674	1.5473
	أ.م. دكتور	أستاذ	.52728*	0.23804	0.03	0.0529	1.0017
الاهتمام بالبرامج الأكاديمية والبحث العلمي	معيد	أستاذ	.68182*	0.30369	0.028	0.0766	1.2871
	مدرس	أستاذ مشارك	.75697*	0.26007	0.005	0.2387	1.2753
		أستاذ دكتور	1.00303*	0.30369	0.001	0.3978	1.6083
	أ.م. دكتور	أستاذ دكتور	.60415*	0.26682	0.027	0.0724	1.1359
اهتمام الجامعات اليمنية ببرامج التنمية للطلاب	مدرس	أستاذ مشارك	.82753*	0.26386	0.002	0.3016	1.3534
		أستاذ دكتور	1.04167*	0.30812	0.001	0.4276	1.6558
	أ.م. دكتور	أستاذ مشارك	.44522*	0.21902	0.046	0.0087	0.8817
		أستاذ	.65936*	0.27072	0.017	0.1198	1.1989
الاهتمام بالموارد البشرية للجامعات	معيد	أستاذ مشارك	.64741*	0.25427	0.013	0.1406	1.1542
		أستاذ دكتور	.67407*	0.29692	0.026	0.0823	1.2658
	مدرس	معيد	.48519*	0.24244	0.049	0.002	0.9684
		أ.م. دكتور	.58850*	0.19664	0.004	0.1966	0.9804
		أستاذ مشارك	1.13259*	0.25427	0.000	0.6258	1.6394
		أستاذ	1.15926*	0.29692	0.000	0.5675	1.751
	أ.م. دكتور	أستاذ مشارك	.54409*	0.21106	0.012	0.1235	0.9647
		أستاذ دكتور	.57076*	0.26088	0.032	0.0508	1.0907
الاهتمام بالموارد المالية والبنى التحتية في الجامعات اليمنية	معيد	أستاذ مشارك	.60000*	0.23507	0.013	0.1315	1.0685
		أستاذ دكتور	.79487*	0.2745	0.005	0.2478	1.342
	مدرس	أ.م. دكتور	.38989*	0.18179	0.035	0.0276	0.7522
		أستاذ مشارك	.88205*	0.23507	0.000	0.4136	1.3505
		أستاذ دكتور	1.07692*	0.2745	0.000	0.5298	1.624
	أ.م. دكتور	أستاذ مشارك دكتور	.49216*	0.19512	0.014	0.1033	0.881
		أستاذ دكتور	.68703*	0.24118	0.006	0.2064	1.1677
شراكة الجامعات اليمنية مع المؤسسات المجتمعية	معيد	أستاذ مشارك دكتور	.68750*	0.24331	0.006	0.2026	1.1724
		أستاذ دكتور	.87798*	0.28412	0.003	0.3117	1.4442
	مدرس	أ.م. دكتور	.41682*	0.18816	0.03	0.0418	0.7918
		أستاذ مشارك دكتور	.99107*	0.24331	0.000	0.5062	1.476

		أستاذ دكتور	1.18155*	0.28412	0.000	0.6153	1.7478
	أ.م. دكتور	أستاذ مشارك دكتور	.57425*	0.20196	0.006	0.1717	0.9768
		أستاذ دكتور	.76472*	0.24963	0.003	0.2672	1.2622
المتوسط العام	معيد	أستاذ مشارك دكتور	.52212*	0.22825	0.025	0.0672	0.977
		أستاذ دكتور	.72701*	0.26654	0.008	0.1958	1.2582
	مدرس	أ.م. دكتور	.44274*	0.17652	0.014	0.0909	0.7945
		أستاذ دكتور	1.07829*	0.26654	0.000	0.5471	1.6095
		أستاذ مشارك دكتور	.43066*	0.18946	0.026	0.0531	0.8082
* The mean difference is significant at the 0.05 level.							

من معطيات جدول (15) يتضح وجود فروق الدلالة الإحصائية بين استجابات عينة الدراسة فيما يتعلق بجميع أبعاد دراسة اهتمام الجامعات الحكومية الخاصة في تحقيق التنمية المستدامة بما يُعزَى لمتغير اللقب العلمي، المتمثلة بـ: (اهتمام قيادة مؤسسات التعليم العالي، اهتمام البرامج الأكاديمية والبحث العلمي في الجامعات، اهتمام مؤسسات التعليم ببرامج للطلاب، اهتمامها بالموارد البشرية، اهتمامها بالموارد المالية والبنى التحتية، الشراكة المجتمعية في مؤسسات التعليم العالي، المتوسط العام)، بما يُعزَى لمتغير اللقب العلمي، يدلل على ذلك قيم مستوى الدلالة الحقيقي التي تتراوح بين (0.000، 0.046) في جميع المقارنات، وهي جميعًا أقل من القيمة الافتراضية المحددة سابقًا من الباحثين بـ(0.05)، وأيضاً اشارة (*) عند قيمة متوسط الفرق، ولا يوجد الصفر الحقيقي بين أعلى قيمة للمتوسط وأقل قيمة لمتوسط الفرق أيضًا اللذين في العمودين الأخيرين من الجدول.

في بعد اهتمام قيادة الجامعات بالتنمية المستدامة، وجد الفرق بين اللقب العلمي (معيد) وبين الألقاب العلمية (أ. مساعد، ومشارك، وأستاذ) وأيضًا بين (أستاذ مساعد) و(أستاذ دكتور)، وفي المقارنات كان الفرق لمصلحة المجموعة الأولى (معيد، أستاذ مساعد) عن الألقاب العليا المقارنة لها، أي أن من يحملون اللقب العلمي معيد يرون بوجود اهتمام من قيادة الجامعة بالتنمية المستدامة، ويبدو ان حديثي العمل والتوظيف في الجامعة ينظرون لها بإيجابية، ولا يدركون المسؤوليات الحقيقي المفترض تؤديها لصالح المجتمع والعاملين فيها.

أما في بعد الاهتمام بالبرامج الأكاديمية والبحث العلمي لطلاب الدراسات العليا فقد وجد الفرق بين اللقب العلمي (معيد، مدرس، أستاذ مساعد دكتور) واللقب العلمي (أستاذ) كفرق مشترك مع الألقاب السابقة و(أستاذ مشارك), مع لقب (مدرس)، وكان الفرق في هذه المقارنات لمصلحة المجموعة الأولي، الألقاب الدنيا، (معيد، مدرس، أستاذ مساعد)، ويبدو أن ضعف المام من يحملون الألقاب العلمية الدنيا بأهمية تحديث البرامج الأكاديمية والانشطة التعليمية في الجامعات بما يتوافق وتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع جعلهم يقتصرون، أن التنمية المستدام تعني حضور مدرسي المساقات الدراسية، وإلقاءها في القاعات، من دون النظر لمحتواها، وآثارها المعرفية والمهارية والقيم والأخلاقيات التي تسعى لتحقيقها.

في بُعدي (اهتمام الجامعات ببرامج التنمية المستدامة، للطلاب، والشراكة المجتمعية في مؤسسات التعليم العالي) فقد وجد الفرق بين (مدرس، وأستاذ مساعد) وبين لقبي (أستاذ مشارك، و أستاذ) وكان الفرق كالعادة لمصلحة المجموعة الأولى (مدرس، أ. م)، و يُعزَى الباحث وجود أهمية للخبرة في العمل الذي يدفع العاملين ينظرون بجدية للأهداف التي تحقق من المؤسسات، أو أن استمرار العمل في الجامعات لمدة طويلة في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتدنية في المجتمع، قد جعل الخبرات العلمية القيمة تغير من نظرتها الواقعية الايجابية للجامعات، لكن في واقع الحال, فإن الجامعات اليمنية في الواقع تؤدي دورها في تحقيق التنمية المستدامة بمستويات متوسطة، وضعيفة، وفي بعد الشراكة المجتمعية فيبدو أن الألقاب العلمية العليا نادرًا ما تشملها مثل هذه الشراكات، كون المؤسسات الاجتماعية تنظر إليهم قامات علمية, وقد لا تستطيع إيفائهم حقهم المالي، ويصعب توجيه الأوامر إليهم، اضافة إلى منظور السن، والموظف لا يزيد عمره على أربعين عامًا، ويستحسنون في العمل الألقاب العلمية الدنيا.

في بُعد الاهتمام بالموارد البشرية للجامعات، فقد وجد الفرق بين الألقاب العلمية الدنيا (معيد، ومدرس، وأستاذ مساعد)، وبين الألقاب العلمية العليا (أستاذ مشارك، وأستاذ) معها جميعًا، اضافة إلى اضافة الألقاب جميعًا وبين (مدرس)، وكان الفرق في كل المقارنات لمصلحة المجموعة الأولى (معيد، مدرس، أستاذ مساعد دكتور)، ويعزو الباحثان ذلك، الى أن الألقاب العلمية العليا لم تعد تلقى الاهتمام والرعاية من الجامعات في التدريب والتأهيل، والرعاية الاجتماعية والصحية، جعلها تحكم على الاهتمام فيها بأنه ضعيف، في الوقت الذي يتحصل الموظفين الجدد على المنح الدراسية المجانية الداخلية، والخارجية، والاشتراك في دورات التثبيت، والمناهج، جعل ذلك أن الجامعة تهتم لهم، وتعمل على تأهيلهم وتدريبهم، وهوما يحقق أهداف التنمية المستدامة.

في بُعد الاهتمام بالموارد المالية والبنى التحتية في مؤسسات التعليم العالي ,وجد الفرق بين الألقاب العلمية الدنيا (معيد، ومدرس، وأستاذ مساعد) ومع الألقاب العليا (أستاذ مشارك، أستاذ)، وكان الفرق في كل المقارنات لمصلحة المجموعة الأولى (معيد، ومدرس، وأستاذ مساعد)، ويعزو الباحثان ذلك، ويبدو أن قصر نظر من يحملون الألقاب العلمية الدنيا في كيفية استغلال المال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعات, جعلهم يرون بوجود اهتمام يحقق التنمية المستدامة في الجامعات اليمنية، وهي ما زالت تعتمد بطريقة أساسية على الدولة، ونسبة كبيرة من إيرادها يذهب للدولة، فلم تستفد من المال في تحقيق اقتصاد المعرفة، مثل الجامعات العالمية، ولم يحصل الكادر الأكاديمي على حقوقهم منذ عام (2010م)، ومناقشات علمية، بدل إشراف، بدل مالية للمنح الداخلية، حق الطباعة وغيرها، على الرغم من سهولة الحصول عليه في بقية الجامعات اليمنية الأخرى.

في المتوسط العام وجد الفرق بين اللقب العلمي (معيد، ومدرس) وبين بقية الألقاب العلمية العليا الأخرى (أستاذ مساعد، ومشارك) وكان الفرق لمصلحة المجموعة الأولى (معيد، ومدرس)، ربما يعود ذلك لاستشعار أهداف التنمية المستدامة، ومعايرها، وطرق تحقيقها، جعل من

يحملون الألقاب العلمية الدنيا يرون بوجود دور للجامعات في تحقيق التنمية المستدامة بدرجة أكبر، كذلك أن حرمان من يحملون الألقاب العلمية العليا الاجتماعية، والاقتصادية، والاعتبارية، في ظل تردي الوضع الاجتماعي العام في المجتمع، جعلهم ينظرون بسلبية أكبر لما تقوم به الجامعات، مع العلم أن العينة كانت من محافظة عدن المحررة التي يتسلم موظفوها الأجور الشهرية، أما رأي موظفي الجامعات التي تقع تحت سيطرت الحوثيين (أنصار الله)، فيبدو أن لهم رأي مختلف تمامًا عن هذا، في تنصل هذه الجماعة عن مسؤوليات الدولة تمامًا.

جدول رقم (16) يوضح فروق الدلالة الإحصائية لاستجابات عينة الدراسة عن اهتمام الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة بحسب متغير نوع الجامعة (T-test):

أبعاد الدراسة	نوع الجامعة التي تنمي لها العينة						قيمة (ت)	مستوى الدلالة
	عدن			العلوم والتكنولوجيا				
	متوسط حسابي	وزن نسبي	انحراف معياري	متوسط حسابي	وزن نسبي	انحراف معياري		
اهتمام قيادة الجامعات اليمنية بالتنمية المستدامة	2.012	67.05	0.61	1.915	63.83	0.29	0.439	0.662
الاهتمام بالبرامج الأكاديمية والبحث العلمي	1.992	66.41	0.65	1.864	62.12	0.62	0.529	0.598
اهتمام الجامعات اليمنية ببرامج التنمية المستدامة الخاصة بالطلاب	2.089	69.62	0.67	1.917	63.89	0.66	0.692	0.491
الاهتمام بالموارد البشرية للجامعات	2.031	67.69	0.69	1.700	56.67	0.47	1.322	0.190
الاهتمام بالموارد المالية والبنى التحتية في الجامعات اليمنية	1.856	61.86	0.64	1.827	60.90	0.33	0.125	0.901
شراكة الجامعات اليمنية مع المؤسسات المجتمعية	2.012	67.06	0.67	2.125	70.83	0.47	-.465-	0.643
المتوسط العام	**1.998**	**66.61**	**0.62**	**1.891**	**63.04**	**0.38**	**0.479**	**0.633**

من بيانات الجدول (16) يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة فيما يتعلق بجميع أبعاد دراسة اهتمام الجامعات الحكومية والخاصة في تحقيق التنمية المستدامة المتعلقة بها بحسب متغير الجامعة والمتمثلة بـ: (اهتمام قيادة الجامعات بالتنمية المستدامة، وبالبرامج الأكاديمية والبحث العلمي، وببرامج للطلاب، وبالموارد البشرية، والمالية والبنى التحتية، الشراكة المجتمعية، المتوسط العام)، إذ تراوحت قيم مستوى الدلالة الحقيقي بين (0.190، 0.901) وهي أكبر من القيمة الافتراضية المحددة سابقاً من الباحثين ب(0.05), التي تدل على انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة، أي تتقارب آراء عنة الدراسة في الجامعتين (عدن، والعلوم والتكنولوجيا) بوجود اهتمام ضعيف لها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المجتمعات، يبين ذلك قيم المتوسط الحسابي المتقاربة في جميع الأبعاد والبعد العام ,التي كانت قريبة من المتوسط المرجح للدراسة (2)، والقيم السالبة للاختبار الإحصائي (ت) تدل على وجود ميل للفرق لمصلحة المجموعة الأولى (عدن)، والعكس في القيم السالبة، ولكنها لا يصل إلى حد الفرق.

جدول رقم (17) يوضح تحليل التباين الأحادي لمتوسطات تقييم أفراد عينة الدراسة عن اهتمام الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة، بما يعزو لمتغير فئات سنوات الخبرة:

أبعاد الدراسة	مصدر الفرق	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط الفرق	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
اهتمام قيادة الجامعات اليمنية بالتنمية المستدامة	بين المجموعات	2.834	5	0.567	1.718	0.141
	داخل المجموعات	23.755	72	0.33		
الاهتمام بالبرامج الأكاديمية والبحث العلمي	بين المجموعات	3.152	5	0.63	1.554	0.184
	داخل المجموعات	29.205	72	0.406		
اهتمام الجامعات اليمنية ببرامج التنمية المستدامة الخاصة بالطلاب	بين المجموعات	2.781	5	0.556	1.289	0.278
	داخل المجموعات	31.069	72	0.432		
الاهتمام بالموارد البشرية للجامعات	بين المجموعات	2.733	5	0.547	1.222	0.308
	داخل المجموعات	32.206	72	0.447		
الاهتمام بالموارد المالية والبنى التحتية في الجامعات اليمنية	بين المجموعات	4.802	5	0.96	2.846	0.021
	داخل المجموعات	24.298	72	0.337		
شراكة الجامعات اليمنية مع المؤسسات المجتمعية	بين المجموعات	7.288	5	1.458	4.177	0.002
	داخل المجموعات	25.126	72	0.349		
المتوسط العام	بين المجموعات	3.536	5	0.707	2.13	0.071
	داخل المجموعات	23.902	72	0.332		

من معطيات الجدول (17) يتضح انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة بما يُعزَى لمتغير فئات سنوات الخبرة، فيما يتعلق بأبعاد دراسة اهتمام الجامعات الحكومية الخاصة في تحقيق التنمية المستدامة المتمثلة بـ: (اهتمام قيادة الجامعات، وبالبرامج الأكاديمية والبحث العلمي، والاهتمام ببرامج للطلاب، وبالموارد البشرية، المتوسط العام)، إذ كانت قيمة مستوى الدلالة الحقيقي تتراوح بين (0.071، 0.308) وهي أكبر من قيمته الافتراضية المحددة سابقًا من الباحثين ب(0.05)، أما بُعدَا (الاهتمام بالموارد المالية والبنى التحتية ،

والشراكة المجتمعية)، فقد كانت قيم مستوى الدلالة الحقيقي فيها (0.021، 0.002) وهي أقل من القيمة الافتراضية، وتدل على وجود فروق الدلالة الإحصائية، ولأجل توضيح ذلك الاختلاف لابد من إجراء الاختبار التتبعي (LSD) المبين في الجدول الآتي:

جدول (18) يوضح اختبار (LSD) لتتبع فروق الدالة بين المجموعات، لمعرفة اهتمام الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة بما يُعزَى لمتغير سنوات الخبرة

أبعاد الدراسة	المجموعة الأولى	المجموعة الثانية	متوسط الفرق	الخطأ المعياري	مستوى الدلالة	أقل قيمة للمتوسط	أعلى قيمة للمتوسط
الاهتمام بالموارد المالية والبنى التحتية في مؤسسات التعليم العالي	من سنة إلى 4 سنوات	من 5 إلى 9 سنوات	.64615*	0.22912	0.006	0.1894	1.1029
		من 10 إلى 14 سنة	.54663*	0.21401	0.013	0.12	0.9732
		من 15 إلى 19 سنة	.69835*	0.24052	0.005	0.2189	1.1778
		من 20 إلى 24 سنة	.77436*	0.29999	0.012	0.1763	1.3724
		من 25 إلى 29 سنة	1.26154*	0.44998	0.006	0.3645	2.1586
الشراكة المجتمعية في مؤسسات التعليم العالي	من سنة إلى 4 سنوات	من 5 إلى 9 سنوات	.82540*	0.23299	0.001	0.3609	1.2899
		من 10 إلى 14 سنة	.75128*	0.21763	0.001	0.3174	1.1851
		من 15 إلى 19 سنة	.83163*	0.24459	0.001	0.344	1.3192
		من 20 إلى 24 سنة	1.03571*	0.30506	0.001	0.4276	1.6438
		من 25 إلى 29 سنة	1.46429*	0.45759	0.002	0.5521	2.3765
* The mean difference is significant at the 0.05 level.							

من معطيات جدول (18) يتضح وجود فروق الدلالة الإحصائية بين استجابات عينة الدراسة فيما يتعلق ببعدي الدراسة المتمثلة بـ: (اهتمام بالموارد المالية والبنى التحتية، الشراكة المجتمعية)، بما يُعزَى لمتغير فئات سنوات الخبرة، يدلل على ذلك قيم مستوى الدلالة الحقيقي التي تتراوح بين (0.001، 0.013) في جميع المقارنات، وهي جميعًا أقل من القيمة الافتراضية المحددة سابقًا من الباحثين بـ(0.05)، وأيضًا إشارة (*) عند قيمة متوسط الفرق، ولا يوجد الصفر الحقيقي بين أعلى قيمة للمتوسط وأقل قيمة لمتوسط الفرق أيضًا اللذين في العمودين الأخيرين من الجدول.

في بعدي الدراسة الاهتمام بالموارد المالية والبنى التحتية في مؤسسات التعليم العالي، الشراكة المجتمعية في مؤسسات التعليم العالي، فقد وجود الفرق بين فئة سنوات الخبرة (من سنة إلى 4 سنوات)، وبقية فئات سنوات الخبرة (من 5 إلى 9 سنوات، من 10 إلى 14 سنة، من 15 إلى 19 سنة، من 20 إلى 24 سنة، من 25 إلى 29 سنة) وكان الفرق في المقارنات لمصلحة المجموعة الأولى (من سنة إلى 4 سنوات)، ويبدو أن حديثي الخبرة في الجامعات يرون بوجود اهتمام بتحقيق اهداف التنمية المستدامة، في الوقت الذي يرى كل فئات سنوات الخبرة بأنه لا يوجد ذلك، وقد يغلب على ذلك حب العمل في مؤسسة علمية راقية , مثل الجامعة , قد حفز الجدد على الاختيار الإيجابي، أو حصولهم على المنح الدراسية الداخلية من دون إدراك الحقوق التي من المفترض أن يحصلوا عليها، أو حصولهم على المنح الخارجية بسهولة بعد استنفاذ الجامعة لكل الموظفين الأكاديميين السابقين.

عاشرًا: النتائج العامة للدراسة: بعد إكمال الباحثين للجانب النظري من الدراسة الميدانية في المدخل النظري وانتقالهما لتطبيق إجراءات البحث العلمي، وُضِعت الاستبانة وحُكمت علميًا، وحُدد مجال النزول الميداني لها، الذي كان على عينة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة الساعدة لها في جامعتي عدن والعلوم والتكنولوجيا، بمحافظة عدن، قوامها (78) مفردة، يمكن عرض خصائصها في:

1- أعلى نسبة من استجابات عينة الدراسة بحسب النوع كانت لنوع الذكور.
2- أعلى نسبة بحسب اللقب العلمي لمن يحملون لقب (أستاذ مساعد)، وأقل نسبة لمن يحملون اللقب العلمي (أستاذ).
3- أعلى نسبة من استجابات عينة الدراسة بحسب الجامعة لمن ينتمون لجامعة عدن.
4- أعلى نسبة لفئة سنوات الخبرة للفئة الثالثة، وأقل نسبة للفئة الأخيرة.

اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليل، ثم المفاهيم العلمية، والنظريات العلمية، بحيث تكون الدراسة مكتملة في جوانبها، واستخدما أساليب احصائية تتناسب وطبيع الدراسة وتساؤلاتها، وتوصلا إلى نتائج عامة للدراسة تبين وجود اهتمام بدرجة متوسطة للجامعات اليمنية الحكومية والخاصة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالتعليم والموارد المادية والبشرية، والشراكة المجتمعية، بقيمة المتوسط الحسابي (1.987) ووزن نسبي (66.25)، ومثل : اهتمام مؤسسات التعليم ببرامج التنمية المستدامة للطلاب، بقيمة للمتوسط الحسابي (2.071) والوزن النسبي (69.03)، ويشير إلى قيام الجامعات الحكومية والخاصة بالسعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بما يخص دورها الضيق فقط، الاهتمام بتنمية المعارف العلمية والمهارات الفنية، والخبرات العملية للطلاب، ثم بُعد الشراكة مع المؤسسات المجتمعية بقيمة للمتوسط الحسابي (2.023) والوزن النسبي (67.45)، ثم بُعد اهتمام قيادة الجامعات بتحقيق التنمية المستدامة بقيمة للمتوسط الحسابي (2.002) والوزن النسبي (66.72)، كان بُعد اهتمام الموارد المالية والبنى التحتية في الجامعات لتحقيق التنمية المستدامة في أدنى سلم أبعاد الدراسة بأقل قيمة للمتوسط الحسابي (1.853) والوزن النسبي (61.76)، ويمكن للباحثين تفسير النتائج العامة للدراسة بحسب تساؤلاتها وأبعادها كما تضمنتها الاستبانة كما يأتي:

النتيجة الأولى: بينت الدراسة الميدانية وجود اهتمام بدرجة متوسطة من قيادة الجامعات اليمنية الحكومية والخاصة في محافظة عدن بالتنمية المستدامة، وحماية البيئة من التلوث، سواء داخل الحرم الجامعي أو في مشاركاتها المجتمعية، بقيمة للمتوسط الحسابي العام (2.002) والوزن النسبي (66.72)، ويمكن ترتيب درجات اهتمام الجامعات اليمنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المجال التعليمي ضمن خطتها في مجال الاهتمامات القيادية تنازليًا بحسب قيم المتوسط الحسابي والوزن النسبي والانحراف المعياري في:

1- التشجيع المعنوي للباحثين في مزاولة عمل البحث العلمي عن التنمية المستدامة.
2- عمل ورش علمية لدمج أهداف وابعاد الاستدامة في المناهج العلمية.
3- إقامة معارض فنية تشكيلية، كالرسوم والمجسمات لمكونات البيئة.
4- تشجع البحث العلمي عن الطاقة المتجددة.
5- إصدار النشرات والمجلات والبحوث العلمية الجامعية على وفق أبعاد التنمية المستدامة.
6- التوجيه بإجراء البحوث العلمية لدراسة حاجات المجتمع على وفق متطلبات التنمية.
7- تفعيل مراكز أبحاث الاستدامة التي تهتم بنقل العلوم الحيوية المبتكرة ونشرها.
8- الاهتمام بالزراعة للمسطحات داخل الجامعة وخارجها.
9- التخلص الأمثل من نفايات الجامعة ومخلفات المعامل الكيميائية الضارة بالتربة والإنسان
10- وضع نظم وقائية ولوائح للسلامة من الكوارث والأزمات البيئية.
11- ترشيد الموارد المائية باستخدام التقانة الحديثة داخل الحرم الجامعي.

النتيجة الثانية: بينت الدراسة الميدانية وجود اهتمام بدرجة متوسطة للجامعات الحكومية والخاصة في برامجها الدراسية، وأنشطتها الطلابية، بقيمة المتوسط الحسابي العام (1.979) والوزن النسبي (65.97)، ويمكن ترتيب درجات اهتمام الجامعات اليمنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المجال التعليمي ضمن خطتها في البرامج الأكاديمية والأنشطة تنازليًا بحسب قيم المتوسط الحسابي والوزن النسبي والانحراف المعياري في:

1- التوعية بمخاطر التلوث البيئي.
2- تعزيز مبدأ الانتماء والولاء التنظيمي لدى العاملين بالمشاركات المجتمعية.
3- تفعيل البرامج التعليمية والتدريبية الالكترونية المستدامة.
4- حق التمكين الثقافي المستدام للمرأة وذوي الاحتياجات الخاصة، والموهوبين.
5- استحداث مساقات دراسية تتعلق بالتنمية المستدامة.
6- التوعية بمخاطر تدهور الأراضي الزراعية والتصحر والزحف العمراني.
7- تقييم حاجات المجتمع على وفق متطلبات التنمية المستدامة
8- تعزيز حق العيش المستدام في بيئة نظيفة خالية من التلوث.
9- إجراء بحوثًا تكاملية على كافة أبعاد التنمية المستدامة.
10- التوعية بمخاطر الصيد الجائر للأسماك.
11- توجيه مناهج الجامعة على وفق الرؤية العالمية للتعليم المستدام.

النتيجة الثالثة: بينت الدراسة الميدانية اهتمام الجامعات الحكومية والخاصة وملحقاتها ببرامج التنمية المستدامة للطلاب , سواء في مجال البحث العلمي، والشعور بتحمل المسؤولية المجتمعية في حماية البيئة والموارد، وتحقيق العدالة الاجتماعية، بقيمة المتوسط الحسابي العام (2.071) والوزن النسبي (69.03)، ويمكن ترتيب درجات اهتمام الجامعات اليمنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المجال التعليمي ضمن خطتها مع الطلاب تنازليًا بحسب قيم المتوسط الحسابي والوزن النسبي والانحراف المعياري في:

1- الوعي بأهمية العدالة الاجتماعية واحترام الحقوق العامة والخاصة.
2- ترسيخ الهوية الوطنية والمواطنة الصالحة.
3- الاستفادة من ذوي الخبرة في مجالات الانتاج والخدمات والبحوث والمؤتمرات العلمية.
4- إشراك الطلاب بالأنشطة التي تهتم بالتنمية المستدامة.
5- تنمية قيم المسؤولية المجتمعية في حماية البيئة والموارد الطبيعية من الاستنزاف الجائر.
6- توظيف الكفاءات الجامعية نحو قيادة عملية للتنمية المستدامة.
7- تنمية وعي الشباب بحماية مصادر المياه والحفاظ عليها.
8- تأمين حق الثقافة العامة في التنمية المستدامة كحرية الفكر والتعلم بين الطلاب.
9- إعداد العنصر البشري القادر على إحداث التنمية المنشودة.
10- توجيه قدرات الشباب بطريقة جماعية نحو استغلال موارد الطبيعة.
11- تطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية والمساواة عند تقديم الخدمات الاجتماعية.
12- التوعية بمخاطر تدهور الأراضي الزراعية والتصحر والزحف العمراني.

النتيجة الرابعة: بينت الدراسة الميدانية وجود اهتمام بدرجة متوسطة من الجامعات اليمنية، بالموارد البشرية، التي تركز في قضايا معينة وتغفل كثير من الأساسيات في الحياة , مثل: الجانب الصحي، والاهتمام المعيشي، وتعزيز مبدأ الانتماء والولاء الوظيفي، ومبدأ تكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، والتأهيل القيادي والإداري، خاصة في الجامعات الحكومية، إذ كانت قيمة المتوسط الحسابي العام (1.997) والوزن النسبي (66.65)، ويمكن ترتيب درجات اهتمام الجامعات اليمنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المجال التعليمي ضمن خطتها في الاهتمام بالجانب البشري تنازليًا بحسب قيم المتوسط الحسابي والوزن النسبي والانحراف المعياري في:

1- التأهيل للكوادر البشرية في مختلف التخصصات العلمية.
2- الإيمان الثقافة العامة المعتمدة على حرية الفكر والتعلم بين الطلاب.
3- التنمية للموارد البشرية كأساس اجتماعي في إحداث التنمية المستدامة.

4- التدريب في قضايا الاستدامة الاجتماعية والبيئية والسكانية.
5- تعزيز مبدأ الانتماء والولاء للعاملين.
6- إمداد الجامعة بالكوادر الفاعلة في المجتمع والقادرة على التغير الجاد.
7- تطوير كفاءات العاملين مهنيًا وفنيًا وإداريًا على وفق أبعاد التنمية المستدامة.
8- تعزيز حق العيش المستدام للإنسان في بيئة نظيفة خالية من التلوث.
9- تقديم الرعاية الاجتماعية الصحية والتعليمية لكافة منتسبي الجامعة.
10- تحسين الظروف الاقتصادية لجميع العاملين في مؤسسات التعليم.

النتيجة الخامسة: بينت الدراسة الميدانية وجود اهتمام بدرجة متوسطة في الجامعات الحكومية بالحفاظ على استمرار الموارد المالية لها، كونها تعتمد في جزء من صرفياتها على رسوم طلاب الدراسات العليا، أما البنى التحتية فيها المتمثلة بالخدمات العامة ، فبعض الكليات تعتمد على الكهرباء العمومي، إذ كانت قيمة المتوسط الحسابي العام (1.853) والوزن النسبي (61.76)، ويمكن ترتيب درجات اهتمام الجامعات اليمنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المجال التعليمي ضمن خطتها في الجانب المالي تنازليًا بحسب قيم المتوسط الحسابي والوزن النسبي والانحراف المعياري في:

1- وضع الخطط والموازنات والحلول الاقتصادية المستدامة للجامعة.
2- يخطط لإنشاء بنية تحتية تسمح باستخدام تكنلوجيا التعليم الحديثة.
3- ترشيد الموارد المائية باستخدام التقانة الحديثة داخل الحرم الجامعي.
4- تطبيق مبدأ العدالة الاقتصادية بنصيب عادل للعاملين عند توزيع الموارد.
5- مراعاة حماية البيئة من التلوث في مباني المؤسسات التعليمية.
6- استثمار مرافق الجامعة، كالقاعات الكبيرة والواجهات للشوارع العامة.
7- البنى التحتية مجهزة بطريقة تحميها من التلوث البيئي.
8- المشاركة في مراكز الأبحاث العلمية والدراسات الوطنية، للمنظمات، والهيئات التجارية.
9- إصدار مجلة تحتوي فيها ابحاث الاستدامة الاقتصادية وفق أبعاد التنمية المستدامة.
10- الاهتمام بتخضير المساحات الداخلية بالأشجار.
11- توفير معامل تطبيقية مصممة تمنع أي تلوث بيئي.

النتيجة السادسة: بينت الدراسة الميدانية وجود شراكات اجتماعية بدرجة متوسطة للجامعات اليمنية مع المؤسسات الاجتماعية المختلفة، شراكات تحقق أهداف التنمية المستدامة المختلفة، إذ كانت قيمة المتوسط الحسابي (2.023) والوزن النسبي (67.45)، ويمكن ترتيب درجات الاهتمام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المجال التعليمي ضمن خطتها للشراكات المجتمعية تنازليًا بحسب قيم المتوسط الحسابي والوزن النسبي والانحراف المعياري في:

1- رفد المؤسسات الاجتماعية بالخبرات العلمية المؤهلة.
2- تنظيم حملات توعية بمخاطر التلوث البيئي.
3- التوعية بمخاطر الصيد الجائر للأسماك.
4- تعزيز حق العيش المستدام للإنسان في بيئة نظيفة خالية من التلوث.
5- إقامة شراكة تعليمية تكاملية في الاستدامة.
6- تنظيم حملات توعية بمخاطر الصيد الجائر للأسماك.
7- المحافظة على التنوع البيولوجي للكائنات الحية البرية والبحرية.
8- التوعية بمخاطر تدهور الأراضي الزراعية والتصحر والزحف العمراني.

النتيجة السابعة: فيما يتعلق بالنتائج المتعلقة بفروق الدلالة الإحصائية فقد بينت الدراسة الميدانية الآتي:

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة فيما يتعلق بجميع أبعاد دراسة اهتمام الجامعات الحكومية والخاصة في تحقيق التنمية المستدامة المتعلقة بها بحسب متغيري (النوع، الجامعة)، المتمثلة بـ:(اهتمام قيادة الجامعات، والاهتمام بالبرامج الأكاديمية والبحث العلمي في الجامعات، اهتمام الجامعات ببرامج للطلاب، وبالموارد البشرية، والموارد المالية والبنى التحتية، والشراكة المجتمعية في مؤسسات التعليم العالي، والمتوسط العام).

2- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة فيما يتعلق بجميع أبعاد دراسة اهتمام الجامعات الحكومية الخاصة في تحقيق التنمية المستدامة بما يُعزَى لمتغير اللقب العلمي، وتم تتبع الفرق وتبين الآتي:

أ- في بُعد الاهتمام بالتنمية المستدامة، وجد الفرق بين اللقب العلمي (معيد) و(أ. مساعد، ومشارك، وأستاذ) وأيضًا بين (أستاذ مساعد دكتور) (أستاذ)، وكان لمصلحة (معيد، أستاذ مساعد).

ب- في بُعد الاهتمام بالبرامج الأكاديمية والبحث العلمي، وجد الفرق بين اللقب العلمي (معيد، مدرس، أستاذ مساعد) واللقب العلمي (أستاذ) كفرق مشترك مع الألقاب السابقة و(أستاذ مشارك) مع لقب (مدرس)، وكان لمصلحة (معيد، ومدرس، واستاذ مساعد).

ت- في بُعدي الاهتمام ببرامج التنمية المستدامة للطلاب، الشراكة المجتمعية وجد الفرق بين لقبي (مدرس، وأستاذ. مساعد.) وبين لقبي (أستاذ مشارك، واستاذ) وكان لمصلحة (مدرس، أ. م.).

ث- في بُعد الاهتمام بالموارد البشرية، وجد الفرق بين الألقاب العلمية الدنيا (معيد، مدرس، وأستاذ مساعد)، وبين الألقاب العلمية العليا (أستاذ مشارك، وأستاذ) معها جميعًا، إضافة إلى الألقاب جميعًا وبين (مدرس)، كان الفرق لمصلحة (معيد، ومدرس، وأستاذ مساعد).

ج- في بُعد الاهتمام بالموارد المالية والبنى التحتية في الجامعات، وجد الفرق بين الألقاب العلمية الدنيا (معيد، ومدرس، وأستاذ مساعد) ومع الألقاب العليا (أستاذ مشارك، واستاذ)، وكان لصالح (معيد، مدرس، أستاذ مساعد دكتور).

ح- في المتوسط العام وجد الفرق بين اللقب العلمي (معيد، مدرس) وبين بقية الألقاب العلمية العليا (أستاذ مساعد، ومشارك) وكان الفرق لمصلحة (معيد، ومدرس).

3- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة بما يُعزَى لمتغير فئات سنوات الخبرة، فيما يتعلق ببعدي الاهتمام بالموارد المالية والبنى التحتية، والشراكة المجتمعية)، وتم تتبع الفرق فتبين وجود الفرق فيهما بين فئة سنوات الخبرة (من سنة إلى 4 سنوات)، وفئات سنوات الخبرة الأخرى، وكان الفرق في المقارنات لمصلحة هذه الفئة.

الحادي عشر: الاستنتاجات: بعد إكمال الباحثين للدراسة الميدانية والتوصل للنتائج العامة للدراسة يمكن لهما وضع استنتاجات عامة للدراسة، ملخصة بطريقة تتناسب وترتيب أبعاد الدراسة في الاستبانة، التحليل الإحصائي ونتائج الدراسة، وهي:

1- درجة اهتمام الجامعات اليمنية الحكومية والخاصة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالتعليم، كانت ليست في المستوى المتوقع.
2- أكبر اهتمام للجامعات اليمنية ببرامج التنمية المستدامة كانت للطلاب.
3- الوضع الاجتماعي والاقتصادي العام للمجتمع أثر بطريقة سلبية على الجامعات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
4- تشجع البحث العلمي عن الطاقة المتجددة
5- إقامة معارض فنية تشكيلية، كالرسوم والمجسمات لمكونات البيئة
6- الاهتمام بدرجة متوسطة بالزراعة للمسطحات داخل الجامعة وخارجها
7- التوعية بمخاطر التلوث البيئي.
8- التوعية بمخاطر تدهور الأراضي الزراعية والتصحر والزحف العمراني
9- ترسيخ الهوية الوطنية والمواطنة الصالحة.
10- إتاحة الفرص للعاملين ذوي الخبرة لتستفيد منهم المؤسسات المختلفة في مجالات الإنتاج.
11- دمج أبعاد التنمية الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المناهج المتوافقة.
12- دفع طلاب الدراسات العليا لاختيار عناوين لأبحاثهم العلمية تتعلق بالتنمية المستدامة.
13- إشراك الطلاب بالأنشطة التي تهتم بالتنمية المستدامة.
14- تنمية قيم المسؤولية المجتمعية في حماية البيئة والموارد الطبيعية من الاستنزاف الجائر
15- إمداد الجامعة بالكوادر الفاعلة في المجتمع والقادرة على التغير الجاد.
16- تطوير كفاءات العاملين مهنيًا وفنيًا وإداريًا على وفق أبعاد التنمية المستدامة.
17- مراعاة حماية البيئة من التلوث في مباني المؤسسات التعليمية.
18- مد المؤسسات الاجتماعية بالخبرات العلمية المؤهلة لتُسهم في تنمية مؤسسات المجتمع.
19- تنظيم حملات توعية بمخاطر التلوث البيئي.

الثاني عشر: التوصيات والاقتراحات: بعد إكمال الباحثين للدراسة الميداني في جوانبها الميدانية، والتوصل الى النتائج العامة، ومن ثم الاستنتاجات، يمكن لهما وضع مقترحات يأملان أن تأخذ بها الجامعات الحكومية والخاصة، وكل المؤسسات في المجتمعة التي تسعى لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة ويمكن تلخيصها في:

1- إجراء مزيدًا من الدراسات العلمية في المؤسسات المجتمعية المختلفة عن التنمية المستدامة، وكيفية التزامها بتحقيق الأهداف المجتمعية.
2- تطوير كفاءات العاملين مهنيًا وفنيًا وإداريًا على وفق أبعاد التنمية المستدامة.
3- تشجع الجامعات الحكومية للبحث العلمي في المجالات المختلفة خاصة عن الطاقة المتجددة.
4- الاهتمام بتغطية المساحات الجامعية بالزراعة.
5- التوعية بمخاطر التلوث البيئي.
6- ترسيخ الهوية الوطنية والمواطنة الصالحة.
7- دفع طلاب الدراسات العليا لاختيار عنوانات لأبحاثهم العلمية تتعلق بالتنمية المستدامة.
8- إشراك الطلاب بالأنشطة التي تهتم بالتنمية المستدامة.
9- عمل ندوات علمية عن تنمية قيم المسؤولية المجتمعية في حماية البيئة والموارد الطبيعية من الاستنزاف الجائر.
10- مد المؤسسات الاجتماعية بالخبرات العلمية المؤهلة لتُسهم في تنمية مؤسسات المجتمع.
11- تنظيم حملات توعية بمخاطر التلوث البيئي.

المراجع:

10- إبراهيم العيسوي(2000م)، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة.
11- ابو القاسم عبد القادر صالح وآخرون(2001م)، المرشد في إعداد البحوث والدراسات العلمية، مركز البحث العلمي والعلاقات الخارجية وجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ط1، الخرطوم.
12- أحمد عبد السميع طيبة (2008) مبادئ علم الإحصاء، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، طبعة، أولى.
13- إسراء ماهر فظافظة (2024م)، التعليم المدمج ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين، مجلة الآداب للدراسات النفسية والتربوية، كلية الآداب، جامعة ذمار، اليمن.

14- اسلام محمد البنا (2014م)، التنمية المستدامة والبيئة المؤسسية في مصر، المجلة العلمية للبحوث التجارية، جامعة المنوفية، كلية التجارة، مجلد (1)، عدد (14).
15- بوساحة محمد نسيمة (2019م)، دور الجامعة في تجسيد التنمية المستدامة، دراسة ميدانية لعينة من الأساتذة الجامعيين بالمركز الجامعي تيسمسيلت، جامعة جيلالي، الجزائر
16- جمال لعمارة وآخرون (2006م)، الزكاة وتمويل التنمية المحلية الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات: دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة بسكرة (21 – 22 نوفمبر.
17- سامي محمد ملحم، 2005م، القياس والتقويم، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط3، عمان.
18- سعاد حفاف ومليكة بوظياف (2015م)، البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول، بحث منشور.
19- سعيد يحيى، شنبي صورية (2021م)، نظريات التنمية المستدامة، مكتبة الشاملة الذهبية، الجزائر.
20- سليماني الياس (2018م)، دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة وخدمة المجتمع المحلي، ورقة بحثية كلية العلوم الإنسانية، الجزائر.
21- طلعت مصطفى السروجي وآخرون(2001م)، مداخل منهجية في بحوث الخدمة الاجتماعية، مركز نشر وتوزيع جامعة حلوان، ط1.
22- عبد الحميد محمد وشوش(2021م)، مساهمة الجامعات الليبية الخاصة في تعزيز متطلبات التنمية المستدامة، مجلة المعرفة، مدغشقر.
23- عبد الحميد محمد وشوش(2023م)، دور إدارة مؤسسات التعليم العالي في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة بليبيا، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة طرابلس، ليبيا.
24- عبد الله حسون محمد وآخرون (2015م)، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، مجلة ديالي، عدد (67).
25- عبد الله محمد عبد الرحمن(1991م)، سوسيولوجية التعليم الجامعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
26- عبد الملك كامل (2008م)، ثقافة التنمية: دراسة في أثر الراسب الثقافية على التنمية المستدامة، دار مصر المحروسة للنشر والتوزيع، القاهرة.
27- عيد بن حمد الربيعي وآخرون (2006م)، العولمة والتعليم الجامعي، عالم الكتاب والنشر والتوزيع، مصر.
28- فعاليات المؤتمر الإقليمي حول الفاقد التعليمي بين جائحتي الصراع وكوفيد19 على التعليم العام في اليمن، 9/23/ 2021م.
29- فيلح حسسن خلف (2007)، اقتصاديات التعليم وتخطيطه، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن.
30- قسم الخدمة الاجتماعية في جامعة أم القرى (ب - ت)، التخطيط الاجتماعي والتنمية الاجتماعية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
31- كمال زموري وآخرون(2019م)، نظريات التنمية وتطبيقاتها في الدول النامية مع رصد التجربة الجزائرية (1967 – 2019م)، مجلة أوراق اقتصادية، مجلد 3، عدد2.
32- محمد سعيد باحمدان، خالد زكي الديب (2022م)، دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للنشر العلمي، عدد (42).
33- محمد عبد العزيز المدني، وطلعت مصطفى السروجي(2000م)، مناهج البحث في دراسات الخدمة الاجتماعية، مركز نشر لتوزيع الكتاب الجامعي، القاهرة.
34- محمد محمود مصطفى (2024م)، أثر التعليم في تحقيق التنمية المستدامة في مصر، قسم الاقتصاد، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، جمهورية مصر العربية.
35- محمود داود الربيعي، ومحمد نزار كراز (2022م)، جودة التعليم الطريق الأمثل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقائع المؤتمر الدولي الثاني – التعليم بعد جائحة كورونا التحديات والمعالجات، كلية المستقبل الجامعة، بابل، العراق.
36- محمود شامل بهاء الدين (2005م)، الإحصاء بلا معاناة: المفاهيم مع التطبيقات باستخدام برنامج (spss) ج1، معهد الإدارة العامة، الرياض.
37- منذر عبد الحميد الضامن(2006م)، أساسيات البحث العلمي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
38- موسى عجوز، سامر العرقاوي (2020م)، مساهمات التعليم العالي في التنمية المستدامة من خلال المسؤولية المجتمعية، المؤتمر الدولي الثاني: المسؤولية المجتمعية للجامعات، منشور.
39- نادية براهيمي (2018م): دور الجامعة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة: دراسة حالة الجزائر، بحث منشور، اطروحة دكتوراه، جامعة محمد بضياف بالمسيلة.
40- نصيرة سالم (2016م)، التنمية المحلية واشكالية البيئة: دراسة من وجهة نظر الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة في بسكرة، أطروحة دكتوراه، منشورة، جامعة خيضر، الجزائر.
41- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2006م)، الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية وخطة العمل المستقبلية للأعوام (2006 – 2010م)، مشروع تطوير التعليم العالي.
42- وهيبة بوربعين (2023م)، دور التعليم في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة، كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية، جامعة عين تموشنت، الجزائر.
43- اليونسكو (2022م)، التعليم من أجل التنمية المستدامة حتى عام (2030م): خارطة طريق، منشور.
44- what is Sustainadle Development? ،htt:llwww.worldbank .orgl

Yemeni Universities' Interest in Achieving Sustainable Development A Study from the Perspective of Academics in Aden Governorate

Majed Ahmed Al-Sabai[1]
Department of Social Work, University of Aden

Yasser Al-Abd Ba'azab[2]
Department of Media, Aden University

Abstract: The field study aimed to identify the extent to which Yemeni university leaders are interested in achieving sustainable development goals in academic programs, student outcomes, human and financial resources, community partnerships, and service delivery. The study also aimed to determine the statistical significance at a 0.05 level. Regarding Yemeni universities' interest in achieving sustainable development goals attributed to independent variables, researchers employed a descriptive analytical approach, observation, and a questionnaire distributed to 78 University of Aden and University of Science and Technology academics during the 2024-2025 academic year in Aden governorate. The study concluded that there is a moderate level of interest among Yemeni public and private universities in achieving sustainable development goals in general. The highest level of interest is in sustainable development programs for students, followed by interest in partnerships with community institutions, then interest in sustainable development among university leaders, then interest in human resources, then interest in academic programs and scientific research, and finally, interest in financial resources and infrastructure on which the university is based.

Keywords: Universities, higher education, development, sustainable development.